الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

مذكرة بعنوان:

تاريخ الجزائر السياسي في الفترة 1962-1978
من خلال كتابات محمد العربي الزبيري

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في شعبة تاريخ
تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:
رضا مصباحي
مسعود قية

إشراف الأستاذ:
د. لزهر بديدة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. معاذ عمراني	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. لزهر بديدة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
د. سعيدة عمان	أستاذ محاضر _ب_	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 / 2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وتقدير

الحمد لله أولا وأخرا على منه وتوفيقه أن أتممنا هذا العمل

كل الشكر والامتنان للدكتور "بديدة لزهر "الذي أشرف علينا في إعداد هذه المذكرة،

كل العرفان لما أمدنا خلال فترة الإعداد من نصائح وتوجيهات

فجزاه الله عنا كل خير وجعل عمله في ميزان حسناته

دون أن ننسى كل من عرفنا خلال مرحلة الماستر داخل قسم العلوم الاجتماعية

من أساتذة وطلبة، كل التقدير والاحترام

وكل ما ساعدنا ومد يد العون لنا خلال هذه المرحلة جاز الله الجميع عنا خير الجزاء

إن العبارات تخوننا ونعجز عن التعبير فألف شكر للجميع ونأسف عن كل تقصير

إهداء

إلى الروح التي كانت نورا فانطوت. . . نسأل الله لهما الرحمة والمغفرة

أبي . . أمي

إلى شريكة العمر ورفيقة الدرب ومسكن الفؤاد . . . . .

زوجتي الغالية

إلى أسرتي الصغيرة الثمينة وزينة الحياة الدنيا . . .

أبنائي الأعزاء

إلى إخوتي وأخواتي وعائلاتهم من كبيرهم لصغيرهم كل واحد باسمه ومقداره

عائلتي

الى الأصدقاء والزملاء وكل من عرفنا في كل مرحلة من مراحل العمر

الى من تقاسمت معه متعة ومشقة اعداد هذا العمل

مسعود قية

دون أن ننسى أهلنا وإخواننا في فلسطين جعل الله لهم فرجا قريبا ونصرا مؤزرا

ولكل من أكن له التقدير الخالص والشكر الجزيل . .

أهدي هذا العمل الذي خرج إلى النور بفضل دعمهم ومساندتهم السخية . .

داعيا أن يكون لوالدي خطى ناعمة تمشي بها أرواحهم في الملأ الأعلى

واكتبني وإياهما في دواخل رحمتك يا أرحم الراحمين

رضا مصباحي

إهداء

أهدي ثمرة جهدي الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

وأدام الله عليهما الصحة والعافية

والى العائلة الكريمة والى كل من رافقنا في مشوارنا الجامعي

والى من تقاسمت معه هذا العمل: مصباحي رضا

ما يسعني القول في الأخير: الصلاة والسلام على من ترجوا العين رؤيته

سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

مسعود قية

الملخص

عرفت الجزائر ظهور العديد من المؤرخين الذين دونت أقلامهم حقائق وأحداث للفترة الاستعمارية وما بعدها، ولعل أبرزهم المؤرخ محمد العربي الزبيري الذي كان له دورا بارزا في تدوين تاريخ الجزائر السياسي خلال العديد من الحقب الزمنية ومنها فترة (1962-1978م)، هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الدولة الجزائرية والعصيبة بسبب العديد من الأحداث أهمها: الصراع على السلطة واختلاف في التوجهات السياسية والإيديولوجيات وجهات النظر حول العديد من القضايا الداخلية والإقليمية والدولية.

ومن خلال هذا تمكننا كتابات الزبيري من إعطاء صورة واضحة لهذه الأحداث والتحولات السياسية والاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي، لأنها تأخذ أهميتها كون هذه الشخصية لم تكن فقط ناقلة بل كانت شاهدة وفاعلة في جزء كبير منها.

Summary

Algeria has witnessed the emergence of many historians who have documented the facts and events of the colonial period and its aftermath. One of the most prominent historians is Mohamed Larbi Zbiri who played an important role in documenting Algeria's political history over many periods including the period (1962-1978). In fact, this crucial period in the history of the Algerian state was turbulent due to many events including the struggle for power, the differences in political orientations, ideologies and viewpoints on many domestic, regional, and international issues.

Zbiri's writings works on enabling us to provide a clear picture of these events and their political and economic transformations, both domestically and internationally. This is important because this figure was not only a transmitter, but also a witness and active participant in many of them.

مقدمة

بعد ثورة كانت ولا تزال نموذجا يحتذي به لدى كل شعوب العالم شهدت الجزائر بعد استرجاع سيادتها الوطنية سنة1962 دخول مرحلة حاسمة من تاريخها السياسي، تميزت بإعادة تأسيس الدولة الوطنية المستقلة وتحديد معالم نظامها السياسي وتوجهاتها الفكرية والإيديولوجية والخيارات الاقتصادية وكذلك رسم سياستها الخارجية كل هذا وسط تحديات داخلية وخارجية حيث عرفت هذه الفترة صراعات كبيرة حول السلطة وتأسيس مؤسسات الدولة الناشئة.

وفي هذا السياق تعطي كتابات محمد العربي الزبيري خلال الفترة (1962- 1978) صورة مهمة للأحداث والتحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الدولة الجزائر، خصوصا أن الشخصية كانت ذات مميزات عديدة منها انه مجاهدا ومثقفا وشاهد على جزء كبير من الإحداث وفاعلا في رسم الخطوط الكبرى للسياسة الجزائرية من خلال موقعه وإعماله الفكرية وكتاباته السياسية والتاريخية

بناء على ما سبق، عزمنا الخوض في غمار البحث حول التاريخ السياسي للجزائر خلال الفترة المذكورة من خلال رؤية هذه الشخصية الجزائرية والتي كانت لها إسهامات كبيرة في الكتابة السياسية وتحليل ودراسة الأحداث السياسية إضافة الي الكتابة التاريخية الجزائرية عموما حيث كان بحثنا موسوما ب: التاريخ السياسي للجزائر من خلال كتابات الدكتور محمد العربي الزبيري 1962-1978

❖ **دوافع الدراسة:**

ترجع دوافع اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب موضوعية وشخصية

❖ **الأسباب الموضوعية:**

- تمثل فترة ما بعد استرجاع الاستقلال مباشرة مرحلة مهمة في تاريخ الجزائر كدولة حديثة شهدت صراعات وإحداث داخلية وبروز شخصيات فاعلة جديدة وتحول شخصيات أخرى من الثورية إلى السياسية وأيضا بروز أفكار سياسية جديدة
- تمثل شخصية محمد العربي الزبيري كمعيار للدراسة والكتابة في تلك الفترة ورؤيته للكتابة دافع إضافي للكتابة والبحث خصوصا مع مجموع الصفات التي يمثلها – مؤرخ ومناضل وسياسي – مواكب للحدث عن قرب قدم رؤية نقدية للأوضاع السياسية

❖ **الأسباب الشخصية:**

- الكتابة في الفترة المذكورة يعد تحديا لنا خصوصا وأننا بذلك نقتحم فترة كتبت عنها العديد من الأقلام الثقيلة والوازنة والفاعلة في تلك الفترة كشهادات ومذكرات قد تصل أحيانا الى درجة التضاد والتصادم، فكان البحث في تلك الفترة نوعا من المغامرة الفكرية وتلمس الحقيقة وبحثا عنها
- تشجيع الأستاذ المؤطر للبحث والتقّصي أكثر عن كتابات وأراء المؤرخ الزبيري خصوصا مع وفاته الحديثة فكان بحثنا نوعا من الاعتراف بالفضل ورد الجميل لهذه الشخصية.

❖ **إشكالية البحث:**

خلال إعدادنا لهذا البحث حاولنا الإجابة فيه عن الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف قدم ورأى الباحث محمد العربي الزبيري مشهد الجزائر السياسي خلال الفترة (1962 الي 1978)؟

وماهي أهم إسهاماته في إبراز وتوضيح الأحداث السياسية للجزائر خلال هذه الفترة؟

والتي تفرعت عنها عدة إشكاليات فرعية:

- من هو محمد العربي الزبيري؟
- بما تميزت منهجية كتابته التاريخية؟
- كيف كانت القراءة السياسية لمحمد العربي الزبيري لفترة بعد الاستقلال؟
- **الخطة:**

وللإجابة عن تلك الإشكالية قسمنا بحثنا الى مقدمة وثلاث فصول، فالفصل الأول والذي كان بعنوان محمد العربي الزبيري والكتابة التاريخية والذي يتضمن ثلاثة مطالب فالمطلب الأول تحت عنوان مولد ونشأة الدكتور محمد العربي الزبيري والمطلب الثاني تحت عنوان أهم أعماله ومؤلفاته والمطلب الثالث الكتابة التاريخية عند الدكتور

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان قراءة الزبيري السياسية لفترة ما بعد الاستقلال مباشرة 1962-1965م متطرقين فيه من خلال ثلاث مطالب، الأول خصصناه للحديث عن أزمة صائفة 1962م وأهم الإحداث التي أعقبت مؤتمر طرابلس جوان1962م، والثاني تحدثنا فيه عن انقلاب 19جوان 1965م على بن بله أما المطلب الثالث فتناولنا فيه بنوع من التحليل لرأي محمد العربي الزبيري في أحداث الفترة الممتدة بين (1962-1978)

أما الفصل الثالث والأخير والذي تناولنا فيه مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين 1965-1978م من خلال كتابات الدكتور محمد العربي الزبيري ففي مبحثه الأول تطرقنا فيه إلى انعكاسات الانقلاب على بن بله 19جوان 1965م ورأي محمد العربي الزبيري أما المبحث الثاني بعنوان السياسة الاقتصادية للرئيس هواري بومدين ورأي الدكتور الزبيري فيها والمبحث الأخير تطرقنا فيه الي السياسة الداخلية والخارجية للجزائر خلال عهد الرئيس هواري بومدين وذيلنا بحثنا بخاتمة تعتبر حوصلت ما توصلنا له.

❖ **المناهج المتبعة في الدراسة:**

واتبعنا في هذا البحث المنهج التاريخي بفرعيه :

- **الوصفي** في سرد الأحداث ودراستها بصفة متسلسلة وذلك لتتبع مسيرة الدكتور الزبيري العلمية
- **التحليلي** والذي تم توظيفه لإلقاء الضوء على الإحداث وتحليلها التي وقعت في تلك الفترة التاريخية وإبداء رأي الدكتور فيها.

❖ **المصادر والمراجع المعتمدة:**

في إعدادنا لهذا البحث اعتمدنا على عدة مصادر ومراجع كان أهمها : كتاب تاريخ الجزائر المعاصر بأجزائه 05 للدكتور محمد العربي الزبيري وكذلك الكتب الثلاث للدكتور الزبيري بعنوان جبهة التحرير الوطني (المعتدي عليها)(من الشرف الي العلف)وأخيرا (من العلف الي التلف)وكتابه المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة وغيرها من كتابات الزبيري إضافة الى شهادات لبعض الشخصيات مثل بن بله وبن يوسف بن خده والطاهر الزبيري التي لاحظنا أن شهادتهم متضادة باعتبار إنهم أطراف النزاع في حين وجدنا أن كتابات الزبيري ترى الواقع بمنظور محايد، وبالإضافة إلى كتب ومراجع اخرى منه لكتاب رؤساء الجزائر في الميزان لرابح لونيسي الى الجانب العديد الكتب والمراجع الأخرى وبعض المذكرات الأكاديمية

❖ **صعوبات البحث:**

وكباقي البحوث العلمية اعترضتنا عدة صعوبات خلال إعدادنا لهذا البحث تتمثل في:

- صعوبة الحصول على بعض المصادر والمراجع التي كتبت عن الدكتور محمد العربي الزبيري خاصة التي تتطرق الى سيرته الذاتية. أو ما هو قيد الطبع أو النشر

- طبيعة كتابات الدكتور ونقصد هنا أنها تتطلب الكثير من التركيز من القارئ الذي يجد نفسه وسط أفكار وأحداث مما يوجب عليه الإحاطة بالإحداث التاريخية أولا
- الأمر الذي كلفنا الكثير من الوقت مما صعب علينا دراسة هذه الشخصية وفق الفترة الزمنية المحددة لنا أكاديميا

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات حاولنا جاهدين جمع ما أمكن من معلومات حول الشخصية وكتاباته لإنجاز بحثنا، وكما هو معروف بأن البحث الإنساني لا يصل للكمال، فقد حاولنا وضع خطوة لمن أراد مواصلة البحث في جوانب أخرى.

الفصل الأول: محمد العربي الزبيري والكتابة التاريخية

حياة الباحث محمد العربي الزبيري

أهم إعماله وكتاباته

منهجية الكتابة عند الباحث الزبيري

المبحث الأول: حياة الباحث محمد العربي الزبيري

المطلب الأول: نسبه

يرجع نسب محمد العربي الزبيري لعرش أولاد العربي فهم من الأشراف الذين كانوا مستقرين بحارة تسمى أولاد طاهر وغادروا مكانهم بسبب النزاع على مياه السقي بينهم وبين جيرانهم بحارة سيدي عسكر حيث غادروا حارتهم أولاد الطاهر ونزلوا موقع الخدير في شراقه، وبنوا حارة تعرف باسمهم حارة أولاد العربي، وأهم أقاربهم العائلية هي : بلعربي وحوحو (ومنها ينحدر الشاعر أحمد رضا حوحو) وميلودي ومسعودي وبن سالم وحرز الله وحرزلي ولعموري[1]

المطلب الثاني: مولده ونشأته

ولد الزبيري في 18 أفريل 1941م[2] في بلدية سيدي عقبة (ولاية بسكرة) فاسمه الحقيقي العربي أما كنية محمد فأضيفت في طفولته، أبوه الصادق وأمه ظريفة مسعودي له العديد من الإخوة منهم (محمد عبد الكريم مختار، زبيدة مليكة، ليلي)[3]

بدأ تعليمه الاول بمسقط رأسه وحفظ القرآن الكريم وعمره في حدود 08 سنوات، وبحكم أنه أحد أبناء الصحراء كان لزاما على أسرته تعليمه أبجديات اللغة العربية من خلال تحفظه للقران الكريم وواصل بعد ذلك تعليمه الديني على يد الشيخ صالح مسعودي به عبدالهادي في جانب دخوله المدرسة الابتدائية الفرنسية وهي المعروفة اليوم باسم الطيب العقبي [4]

إن هذه الفترة التي ولد فيها الدكتور محمد العربي الزبير كانت فترة مليئة بالأحداث كان أهمها وأبرزها الحرب الامبريالية الثانية 1939 – 1945 حيث خرجت فرنسا التي كانت في حرب مع ألمانيا حيث طوقت الجزائريين خوفا من أن يقفوا مع عدوها، من خلال جملة من

1– انس مباركي : محمد العربي الزبيري وإسهاماته في كتابة تاريخ الجزائر، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانة، جامعة محمد خيضر بسكرة(2018_2029)، ص 31.

2– شهادة ميلاد(نسخة كاملة) ، تحت رقم 00335 ، مستخرجة من بلدية قمار، ولاية الوادي ، الجزائر، 09 افريل 2025 على الساعة 11:30 صباحا. انظر الملحق رقم 01

3– مقابلة مع زوج بنت أخته السيد السايح رشيد في يوم 05 افريل 2025، سيدي عقبة، بسكرة الساعة 10:35

4– نفسه

القوانين الجائرة التي سلطتها على المجتمع الجزائري كان من ضمنها قانون التجنيد الإجباري[1].

فالمناطق الصحراوية (من ضمنها بسكرة)كانت مناطق مسيرة عسكريا خلال تلك الأوضاع، وكان لها الأثر البالغ على السكان مما أدى بالأغلبية منهم إلى توجيه أبنائهم إلى المساجد والزوايا[2]كل هذه الظروف كانت سببا في انتقال عائلة الدكتور لمنطقة الحروش (سكيكدة) وهناك أصبحت له الرغبة الملحة في إتمام تعليمه الديني في المقام الأول واتمام دراسته المدنية في المقام الثاني حيث دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية وعمره 08 سنوات، ومع ذلك بقي متشبثا بالتعليم الحر، الذي نهل منه منذ الصغر، فكان بعد خروجه من المدرسة الابتدائية على الساعة الخامسة مساء يلتحق مباشرة بمدرسة التعليم العربي الحر . ذلك ابتداء من الساعة السادسة مساء إلى غاية السابعة والنصف مساءا على يد الشيخ حمزة حوحو ابن عم الشاعر أحمد رضا حوحو[3].

المطلب الثالث: تكوينه

أكمل محمد العربي الزبيري تعليمه الابتدائي بالمدرسة الابتدائية الفرنسية حيث تحصل على الشهادة الابتدائية وهذا ما سمح له بالالتحاق بمرحلة جديدة من التعليم الاكمالي، وفعلا دخل أكمالية الحروش بسكيكدة والتحق بالمدرسة الحرة التي كان يسيرها آنذاك الشيخ السعيد كربوش ودرس على يد الأستاذ الطاهر براهمية قواعد اللغة العربية وآدابها وكذلك العلوم الدينية مثل الفقه والحديث كما تمكن من فقه الأجرومية وألفية ابن مالك[4].

وبالرغم من مشقة التنقل التي كانت ملقاة على كاهل المؤرخ الزبيري عندما كان تلميذا إلا أنه استطاع أن يوفق بين التعليم العربي الحر والتعليم الفرنسي في مرحلة كان من الصعب جدا على تلميذ أن يتحمل كل هذه المشقة في نظامين دراسيين مختلفين، إلا أنه

---

[1]– جميلة لرقط وحياة كامل : المجاهد المؤرخ محمد العربي الزبيري ، مذكرة ماستر في التاريخ، تاريخ حديث،كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة عمار ثليجي الاغواط (2018_2019) ،ص 06.

[2]– بوعزة بوضرساية : رواد المدرسة التاريخية الجزائرية، دار الحكمة الجزائر ، 2007، ص 49.

[3]– مقابلة مع زوج بنت أخته السيد السايح رشيد في يوم 05 افريل 2025، سيدي عقبة، بسكرة الساعة 10:35

[4]– الأخضر عالب: **المجاهد والمؤرخ الراحل محمد العربي الزبيري سيرة ومسيرة** ، مجلة الربيئة ، العدد 30، الجزائر 10 أكتوبر 2024 ص03

تحصل على شهادة الأهلية باللغة الفرنسية هذه الشهادة المستحقة والتي سمحت له بالانتقال لمرحلة التعليم الثانوي[1] .

وقد واكب انتقاله لهذا الطور من التعليم إضراب الطلبة عام 1956 الذي كان وراء انقطاع العديد من الطلبة الجزائريين على مستوى التعليم الثانوي وحتى الجامعي. وأمام هذه المستجدات وجد نفسه أحد المنقطعين من الدراسة تلبية لنداء الواجب الذي أطلقته جبهة التحرير الوطني آنذاك[2].

وهذا ما دفع أسرة الزبيري إلى العودة بأكملها إلى سيدى عقبه (بسكرة). وبعد استرجاع الاستقلال أنظم إلى جامعة الجزائر لمسابقة للدخول للسنة الجامعية 1964/1963 وشارك فيها الطالب محمد العربي الزبيري حيث نجح بكل استحقاق وجدارة. تحصل على العديد من الشهادات العليا وهي :

- شهادة الليسانس من جامعة الجزائر 1965 – 1966
- شهادة الكفاءة في التعليم الثانوي في اللغة العربية سنة 1967
- الليسانس في التاريخ عام 1968 بالجزائر
- الليسانس في الترجمة عام1969
- دبلوم الدراسات العليا التاريخ عام 1970
- دكتوراه الطور الثالث عام 1972 بجامعة الجزائر وهو أول خريجي جامعة الجزائر بهذه الشهادة[3]

المطلب الرابع: وفاته

استمر عطاء الرجل أكاديميا وسياسيا فكان الكاتب والمؤرخ والأستاذ والمؤطر والمحاضر، كما كان المناضل والسياسي الي أن وافته المنية، يوم30 سبتمبر2024 في الساعة الخامسة مساء بالجزائر العاصمة،[4] ودفن في مقبرة القبة، رحم الله المجاهد محمد العربي الزبيري وجعل الجنة مآله ومثواه.

---

[1]– مقابلة مع زوج بنت أخته السيد السايح رشيد في يوم 05 افريل 2025، سيدي عقبة، بسكرة الساعة 10:35.

[2]– كامل ولرقط : المرجع السابق ، ص 10.

[3]– الأخضر عالب : المرجع السابق ، ص 5.

[4] شهادة وفاة (نسخة كاملة) ، تحت رقم 00883 ، مستخرجة من بلدية قمار، ولاية الوادي ، الجزائر، 09 افريل 2025 على الساعة 11:30 صباحا. انظر الملحق رقم 02.

المبحث الثاني: أهم أعماله وكتاباته

عند محاولة الباحث حصر أعمال الدكتور محمد العربي الزبيري يجب عليه أن يسلط عليها الضوء وفق (03) أبعاد وهي:

أ- أعماله مؤرخا.

ب – أعماله مناضلا في جبهة التحرير الوطني..

ج- أعماله سياسيا.

أ- أعماله مؤرخا : أوكلت للمؤرخ محمد العربي الزبيري مهمة التدريس في العديد من التخصصات كان أهمها[1]:

تدريس التاريخ في قسم التاريخ بجامعة الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1969 و1970 م حيث تخرج على يده العديد من الدفعات. وفي نفس الفترة أوكلت له مهمة التدريس بالمدرسة العليا للترجمة بنفس الجامعة لكن بعد مناقشته للدكتوراه عام 1972 اختار البقاء في تخصصه وهو التاريخ وبقى يدرس فيه تارك بقسم الترجمة. وهنا تجدر الشارة ان التدريس في الجامعة كان تطوعيا بالنسبة له، وقد درس في العديد من المعاهد والكليات والاقسام بهذا المنطق(مجاني)، وذلك حسب ظروفه، وقد درس مقاييس عدة، منها العالم الثالث والتكوين السياسي والايديولوجي، وتاريخ الصحافة، والمشرق العربي المعاصر وتاريخ الجزائر المعاصر والدولة والمجتمع في الجزائر والثورة الجزائرية[2].

حيث عمل بجد واجتهاد من أجل كتاباته التي سعى لإخراجها ونشرها وحتى ترجمت العديد منها ومن كتاباته على سبيل الذكر لا الحصر: [3]

1. مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي
2. مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الكبير.
3. مذكرات أحمد باي ترجمه
4. المرأة لحمدان خوجة (ترجمة)
5. الكفاح المسلح في عهد أحمد باي

---

[1]– مقابلة مع زوج بنت أخته السيد السايح رشيد في يوم 05 افريل 2025، سيدي عقبة، بسكرة الساعة 10:35

[2]– مقابلة مع الدكتور لزهر بديدة: أستاذ في جامعة الوادي، بمنزله ، 18أفريل 2025 ، الساعة العاشرة صباحا .

[3]–بوعزة بوضرساية :المرجع السابق ص52.

6. الغزو الثقافي للجزائر.
7. الثورة الجزائرية عامها الأول.
8. المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة
9. تاريخ الجزائر المعاصر وهو مجلد تتكون من 5 أجزاء[1].

10_ ومجموعه كتب عنونها جبهة التحرير الوطني (المعتدي عليها، من الشرف الى العلف، من العلف إلى التلف ....) وهي كتب سياسية، فمجموع ما كتب يعبر عن دفاعه عن الجزائر وتاريخها وثوابتها.

ب : أعماله مناضلا: كانت بداية الزبيري النضالية بانخراطه في صفوف جبهة التحرير الوطني مع بداية الثورة من أوائل أعماله كمناضل ويعد هذا العمل كدافع له لكي يفكر في حمل السلاح في وجه المستعمر الفرنسي فكانت أول مشاركة لديه بالثورة بالولاية الأولى ثم الولاية الثانية[2].

حيث كان وفيا لمبادئ جبهة التحرير الوطني التي ناضل في صفوفها وآمن بأفكارها منذ نعومة أظافره، مثله مثل كثير من المجاهدين الذين التحقوا بالثورة في سن مبكرة حتى استرجاع السيادة الوطنية وبعد ذلك حرص على مواصلة النضال من أجل الحفاظ على مكاسب الثورة التحريرية في صفوف جبهة التحرير الوطني[3].

ج: أعماله سياسيا: كان فكر محمد العربي الزبيري مبنيا على الفلسفة التي تضمنها بيان أول نوفمبر 1954ونضال الحركات الوطنية من بدايتها لذلك سعى دائما للدفاع عن مبادئ جبهة التحرير الوطني قبل الاستقلال وبعده، فعين عضوا في ديوان الأمين العام لجبهة التحرير الوطني سنة 1962م وفي نفس السنة عين مفتش عام لحزب جبهة التحرير الوطني، وبعد انقلاب جوان 1965 الذي أطاح بالرئيس أحمد بن بله عين أمينا وطنيا للاتحاد الوطنية للطلبة الجزائريين ما بين عامي 1965 و1967م وكان أول جزائري شارك في مؤتمر الأفروآسيوي في بكين في جوان 1966 باعتباره رئيس الوفد وبعد فترة وجيزة عين مرة أخرى مسؤولاً عن الأمانة المركزية لجبهة التحرير الوطني لفترتها 1973 إلى 1978م

---

[1]– كامل ولرقط: المرجع السابق، ص16 .

2_أنس مباركي:المرجع السابق، ص 34.

[3]– كامل ولرقط :المرجع السابق، ص 12.

كما تقلد العديد من المسؤوليات في مجال الفكر والثقافة منها مسؤوليته في اتحاد الكتاب والصحفيين الجزائريين[1].

وفي عام 1985مسعى الدكتور إلى لم شمل المؤرخين الجزائريين في رابطة عرفت برابطة المؤرخين الجزائرية لكنها وللأسف لم تر النور، بالإضافة أنه كان عضوا في اتحاد المؤرخين العرب بل يعتبر أحد مؤسس المجلس القومي للثقافة العربية[2].

[1]– كامل ولرقط: المرجع السابق :ص13.

[2]– انس مباركي : المرجع السابق ص 39.

المبحث الثالث: منهجية الكتابة التاريخية عند الدكتور محمد العربي الزبيري:

لمحاولة الإحاطة والإلمام حول منهجية الكتابة التاريخية عند الدكتور وجب علينا تسليط الضوء حول رؤية الدكتور محمد العربي الزبيري لواقع المدرسة التاريخية الجزائرية أولا من حيث التدريس والتأليف والترجمة ... الخ وفق آراء بعض الأساتذة والمثقفين الذين تعلقوا بشخصية هذا الرجل، فمثلا تلاميذه وطلبته يشهدون على عطاءه عندما كان أستاذا جامعيا، مؤكدين على إبداعه في كثير من الميادين متفوقا في أطروحاته التاريخية، حيث استفادت منه الجامعة الجزائرية في إعطاء مفهوم دقيق وواضح للحركة الوطنية[1].

بالإضافة إلى أنه صاحب نظرة عميقة، أعطت لمنهجه في كتابة وتدريس التاريخ نكهة خاصة استدرج بها حضورا مكثفا للطلبة في مدرجات الجامعة، ما اعتبره يضفي عليه صفة العمدة في حظيرة المؤرخين كونه من الأوائل الذين أسسوا قسم التاريخ.

كل هذه الآراء تكرس مدى علاقة الزبيري الوطيدة بالتاريخ كمدرس ومنظر وباحث وتعكس كذلك الأهمية البالغة التي أعطاها لعلم التاريخ كونه يؤثر في حياة المجتمع، لهذا يبين الدكتور محمد العربي الزبيري أن للتاريخ أهمية في حياة الشعوب والأمم فالشعب الذي لايحمل التاريخ لا يمكن أن يبني وطنه[2].

كما يحصر محمد العربي الزبيري أحيانا مشكلة كتابة التاريخ في الجزائر في الأمانة العلمية وفي التوثيق دون التطرق إلى الشروط والمؤهلات التي يجب أن تتوفر فى المؤرخ، والتي تتمثل أساسا في شخصيته وقيمته الروحية، وتكوينه التقني ومهارته، فالمؤرخ الكبير عند الزبيري ليس ذلك الذي يحسن طرح الإشكاليات فقط بل الذي يضيف على ذلك مخططا علميا للبحث يسمح له بانتقاء المراجع والمصادر الأكثر وثوقا بها، بل يجب عليه أن يكون ملما بالعلوم المساعدة كعلم الاقتصاد وعلم السياسة مثلا[3].

---

[1]– مقابلة مع الدكتور لزهر بديدة: أستاذ في جامعة الوادي، بمقر عمله ، 12أفريل 2025 ، الساعة الثانية مساء

[2]– محمد العربي الزبيري : مفاتيح الكتابة وإعادة الكتابة، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2024، ص 75

[3]– سعيد جلاوي، **نضرة محمد العربي الزبيري لواقع المدرسة التاريخية في الجزائر من خلال المصادر المطبوعة والالكترونية** مجلة المعيار: العدد 1 جوان 2022، المجلد 13، جامعة تسيمسيلت، الجزائر، ص 104.

وما نستخلصه أن الزبيري قد اتبع منهجا صارما في تحديده للمادة التاريخية ومن ثم منهجية كتاباته التاريخية وذلك بهدف الوصول للحقائق التاريخية والتأكد من صحتها[1]. فمنهجه في كتاباته التاريخية يمتاز بـ:

أولا: التدرج؛ جل كتب الزبيري كانت تتدرج في كتابة الأحداث بطريقة متسلسلة، فتجده لا يقف عن الحدث التاريخي إلا بعد وضعه في سياقه المرحلي، فالحدث التاريخي عنده وفي معظم كتاباته وليد المرحلة أو الفترة التي هيئت للحدث بأن يكون حدثا تاريخيا[2].

ثانيا: نقد ورفض التناقضات بالشخصية أو بالواقعة التاريخية.

رفض الزبيري أي تناقض قد يشوب الواقعة التاريخية فلا يكتب لحدث إلا بعد قبول المنطق العقلي قبل التاريخي له، لذلك دائما نجده ينقد الحدث التاريخي ليتأكد من خلوه من أي عنصر للتناقض قد يشوبه مثله مثل إذا ما تعلق الأمر بشخصية تاريخية[3] .

ثالثا: نقده لمصادر الرواية التاريخية والترجمة قبل استيفاء الحدث التاريخي منها: فالرواية التاريخية عند الدكتور الزبيري تخضع للنقد والتدقيق قبل العمل بها خلال كتاباته التاريخية ومهما كانت قيمة الوثيقة التاريخية وأهميتها فهي خاضعة دوما للنقد والتدقيق والتمحيص وكشف الأخطاء منها ولا يتوانى الدكتور في ذلك أي بمعني انه لا يعترف أبدا بوجود طابوهات في التاريخ[4].

رابعا: إثبات أو دحض حقيقة المعلومة التاريخية بعد إخضاع الوثيقة للتحليل.

ونقصد أنه عند ذكر الحدث أو الشخصية توجب وفق منهج المؤرخ أن تلاقي أو توافق القبول العقلي والقانوني قبل القبول التاريخي .فمنهج الزبيري هذا يعرف الوثيقة ليست إثباتا فقط بل إثباتا أو دحضا لبعض أخطاء التاريخ خاصة التاريخ الوطني عامة.[5] وهذا راجع لوفائه لمبادئه وثوابته الوطنية حيث دافع عن عروبة الجزائر أمازيغيتها وإسلامها، فهو رجل سكن التاريخ وسكنه وقال ..

---

[1]– مقابلة مع الدكتور لزهر بديدة بديدة، بتاريخ 09 افريل 2025،المرجع السابق.

[2]– انس مباركي: المرجع السابق، ص 54.

[3]– نفسه، ص55.

[4]– الزبيري : **مفاتيح الكتابة...**، المصدر السابق ،ص 83.

[5]– انس مباركي: نفسه ،ص60.

"أن تاريخ الوطني لا ولن يكتبه إلا أبناؤه من أجل ذلك رافع الباحث محمد العربي الزبيري لتأسيس مدرسة وطنية جزائرية خالصة، وألح على ضرورة قيامها من أجل مجابهة ومقاومة المدرسة الفرنسية الكولونيالية التي شوهت وزورت تاريخ الجزائر فضلا عن التحقير والتقزيم لذا يؤكد الزبيري دوما من خلال كتاباته إلى ضرورة كتابة تاريخ الجزائر بأقلام جزائرية خالصة وعدم الاتكاء على ماكتبه المؤرخون الفرنسيون،[1]

[1] بوعزة بوضرساية : المرجع السابق، ص 57

الفصل الثاني: قراءة الزبيري لفترة ما بعد الاستقلال (1962-1965):

أزمة صائفة1962وأهم التحولات السياسية

أهم الأحداث خلال الفترة ودور جبهة التحرير الوطني

انقلاب 19 جوان 1965 ورؤية الزبيري للأحداث

المبحث الأول: أزمة صائفة 1962

تمثل سنة 1962 سنة محورية في تاريخ الجزائر الحديث إذ تمثل انتقالا من تاريخ دولة مسلوبة السيادة معدومة الوجود السياسي إلى كيان مستقل تام الأركان والأسس، هذا الانتقال يمثل خطوة كبيرة في طريق بناء الدولة الجزائرية المستقلة على أنقاض الوجود الاستعماري، كانت اتفاقيات أيفيان في مارس 1962 انتصارا للجزائر وحجرة أساس في بناء هذه الدولة وتتويجا لبطولات الشعب وتضحياته وفرصة للفرح والغبطة بعد سنوات من الألم والدم والمأساة ومناسبة للتفاخر وإبراز الأمجاد وبالمقابل أصبح من الواجب التحضير لما بعد الاحتلال والنظر لما بعد الفرحة والنشوة وذلك من خلال وضع قواعد متينة تقوم عليها الدولة الجزائرية وتعاود الوقوف من جديد بعد قرن و30 سنه تقريبا من التغيب.

ومن هنا كان من الضروري عقد اجتماع بين الفاعلين في المشهد السياسي للجزائر لتحديد المسؤوليات والسياسات وتوضيح الرؤى ومن هنا كان مؤتمر طرابلس الذي يمكن أن يوصف بأنه المؤتمر المؤسس للدولة الجزائرية والذي حضرته القيادات السياسية والعسكرية للثورة. منهم قيادات في الحكومة الجزائرية المؤقتة بينهم بن يوسف بن خده والقيادة العامة للأركان وعلى رأسها العقيد هواري بومدين إضافة إلى قادة الولايات وعدد من الشخصيات التاريخية، وخلال هذا المؤتمر ظهر جليا الخلاف والاختلاف من المجتمعين وبرزت التشنجات والصراعات بين الأطراف ولأسباب عدة وهو ما يعرف بأزمة صائفة 1962.

المطلب الأول: أهمية مؤتمر طرابلس وإطاره الزماني :

بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان الثانية 18 مارس 1962 وإعلان عن وقف إطلاق النار دخلت الجزائر في مرحلة البناء المؤسساتي وذلك بعد عهد استعماري طويل قضى على كل أسس الدولة الجزائرية، ومن هنا كانت الخطوط الموالية والضرورية عقد مؤثر جامع بضم كل أطياف وشخصيات ومؤسسات كانت المكونة للمشهد السياسي هذا الاجتماع أو ما يعرف بمؤتمر طرابلس الذي عقد من يوم 27 ماي إلى 04 جوان 1962 بالعاصمة

الليبية طرابلس [1]وأول ما يلاحظ تاريخ الانعقاد كونه جاء في الفترة الانتقالية بعد وقف إطلاق النار وقبل إعلان الاستقلال وهي مرحلة حرجة ودامية في تاريخ الجزائر .[2]

وكان الهدف العام لهذا المؤتمر يتلخص في النقاط التالية:

- ✓ الاتفاق على إطار عام ومنهج للدولة الجزائرية.
- ✓ تعيين مكتب سياسي يشرف على المرحلة الانتقالية.
- ✓ الإعداد المؤتمر شامل وتقييمي

ولقد ترأس الدورة أو المؤتمر محمد الصديق بن يحيى[3] ونائباه علي كافي[4] وعمر بوداود[5]واستمرت أعمال المؤتمر طيلة المدة المذكورة وطرحت كل الآراء والأفكار وقدمت جميع البرامج من الحضور وعددهم52 عضو[6]، هذه الآراء والأفكار تضاربت والتوجهات اختلف فيها وانتهت إلى خلافات جوهرية بين المجتمعين.[7]

وتجلّت الصراعات بين الإخوة والتي وصلت إلى تحالفات فظهر الصراع بين الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خده [8]وأعضاء حكومته[9] من جهة وأحمد بن بله[10]المدعوم

---

[1]– ميلود بلعالية : **خلافات قادة الثورة في اجتماع طرابلس**، مجلة دراسة وأبحاث، العدد 10، جامعة الشلف،الجزائر ديسمبر 2018 ، ص 179

[2] - الأعضاء الحاضرون في المؤتمر التأسيسي انظر الملحق رقم 04

[3] هو محمد الصديق بن يحي: في ولد 1932جيجل حائز على لسانس في الحقوق مشاركة تأسسUGTA عضو المجلس الوطني الثورة والحكومة المؤقتة ثم وزير للخارجية توفي في تفجير طائرة 3ماي 1983 بين تركيا والعراق

[4] على كافي: مولد 1928 بالحروش سكيكدة رئس الجزائر خلال فترة (2جويلية 1992الى 30 جانفي1994)عسكرى وسياسى وسفير توفي في 16 افريل 2013، أنظر سالمي مختار، **قراءة في مذكرات المناضل والقائد العسكري علي كافي 1962،1946م**، مجلة رؤى للأبحاث والدراسات مجلد 05 العدد 01 جانفي 2024

[5]عمر بوداود : ولد سنة 1924 م تحصل على دبلوم في الزراعة ألتحق بحزب الشعب، سجن سنة 1945ثم أطلق سراحه ليعتقل مرة ثانية سنة 1947 بعد اندلاع الثورة شارك في جمع السلاح من المغرب عين سنة 1957 رئيس فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، بعد الاستقلال عين عضوا في البرلمان ثم شغل عدة مناصب أخرى توفي 13 ماي 2020 م، أنظر جريدة المساء العدد 8627يوم 16 ماي 2020

[6]صالح بلحاج: أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956_1965) ، ط 1 ، دار قرطبة، الجزائر 2006 ، ص 101

[7]_ نفسه ص 179

[8]– بن يوسف بن خده : ولد في المدية سنة 1920 م أين درس الابتدائية ثم أنتقل الي البليدة التي درس بها الثانوي وألتقى محمد الأمين دباغين، ألتحق بصفوف حزب الشعب تعرض للسجن والاعتقال كان عضوا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية (المركزيين) التحق بالثورة عين في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم وزيرا في الحكومة المؤقتة الاولى ثم رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة بعد مؤتمر طرابلس أنسحب من الحياة السياسية توفي في 04فيفري 2003. أنظر عمر بوضربة، **لمحات من**

بهيئة الأركان من جهة أخرى وأن كانت نقطه المنهج المتبع والأعداد لمؤتمر جامع لم تعرف خلافاً إلا أن نقطة تكوين مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني على اعتبار أنه المشرف على المرحلة الانتقالية كان لب الصراع ومركز الخلاف إذ يسعى كل طرف الحصول على مكاسب في هذا المكتب وبسبب الخلاف توقفت الدورة عدة مرات رغم الاقتراحات التي قدمت من عدة أطراف لكنها إجمالا رفضت [1]، ومع كل المحاولات وما ذكره علي كافي من خلال اجتماع تشاوري غير رسمي إلا أن هذا الاجتماع فشل خصوصا مع تعنت أحمد بن بله وحلفائه من أعضاء هيئة الأركان وإصرارهم على إبعاد كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف باعتبارهم أعضاء الحكومة المؤقتة عن المكتب السياسي ومن هنا كانت الصراعات سيدة الموقف[2]

المطلب الثاني: مجريات المؤتمر.

رغم الاختلافات الجوهرية بين أعضاء والتي سنوردها لاحقا إلا أن التوجه الاشتراكي كان واضحا ومتفق عليه من الجميع، وذلك لتراكمات تاريخية وسياسة وإيديولوجية هذا النهج الذي أعتمد كأساس للدولة الجزائرية الحديثة، كما تم تحويل جبهة التحرير الوطني كإطار عام للثورة إلى حزب جبهة التحرير الوطني وكذلك تبنى سياسة الحزب الواحد [3]ورفض

النشاط الدبلوماسي لبن يوسف بن خده، مجلة البحوث التاريخية العدد 07 جوان 2023 جامعة المسيلة ص ص 1063،1064.

[9] _ أنظر أعضاء الحكومة ملحق رقم 03

[10]– أحمد بن بله : ولد بمغنية تلمسان في حدود 1916 م والده فلاح ألتحق بالمدرسة الابتدائية بمغنية ثم أنتقل الي تلمسان أين واصل تعليمه الثانوي غير أنه لم يستمر وعاد الي مغنية شارك في الحرب العالمية الثانية، ألتحق بعدا بالمنظمة الخاصة سجن سنة1950 لكنه فر الى فرنسا 1952، وواصل التنقل بين باريس والقاهرة، شكل عضوا من لجنة الستة الوفد الخارجي ألقي في قضية اختطاف الطائرة سنة1956بقي في السجن الي غاية 19 مارس 1962م شارك في مؤتمر طرابلس ثم أصبح رئيسا للجزائر سنة 1962. تعرض للانقلاب سنة 1965م سجن فترة ثم أعتزل السياسة توفي في 11 أفريل 2012م، أنظر بوضياف خديجة، **أحمد بن بله ودوره في بناء معالم الدولة الجزائرية (1962، 1965)**مجلة البحوث التاريخية العدد 02 مجلد 06 ديسمبر 2022، ص 880، 890.

[1]– أحمد المشيط ولآلة فاطمة باقلاب: **مؤتمر طرابلس 1962 وقائعه وانعكاساته على مسار الثورة الجزائرية** ، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في التاريخ ،تخصص المغرب العربي المعاصر،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة أحمد دراية أدرار (2020 – 2021) ،ص 38.

[2]–أوساليم عبد الوهاب: **مؤتمر المجلس الوطني للثورة طرابلس، ماي جوان 1962** م ، الأسباب المجريات والقرارات، جامعة تيارت ، ص 159.

[3]– **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954:** تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، الجزائر ، ص 03

التعددية وتغيير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي [1]عموما كل هذه النقاط لم تكن نقاط خلاف بل العكس كانت أراء موحدة ومتفق عليها ..

وعند الانتقال إلى نقطة القيادة برزت الخلافات والتناقضات بين المجتمعين وطفت إلى السطح أراء متناقضة، فالرأي الأول يطالب بالإبقاء على الحكومة المؤقتة برئاسة بن خده وهو توجه رئيس الحكومة بن خده ومعظم أعضاء حكومته ومن جهة ثانية أحمد بن بله وهيئة الأركان والتي طالبت بتعين قيادة جديدة مباشرة بعد استعادة السيادة، ومن هذا النقطة يبدأ الصراع بين الطرفين[2].

وأشتد الصراع بين الرأيين دون نتيجة وتواصلت التجاذبات بين بنبله المدعوم من هيئة الأركان وبن خده وحكومته وبدأت مطالب الإقصاء ومفاهيم الشرعية الثورية ومشاكل التوكيلات بين قادة الولايات الغائبة وبين صحة الانتخاب والتصويت أثناء المؤتمر[3].

واشتد التنافس داخل اللجان واستمرت الخلافات أثناء المؤتمر وبدأت الحسابات السياسية. والمصلحة الضيقة تطغى على السطح كما ظهر جلياً المؤامرات الشخصية[4]وحاول كل طرف كسب مؤيدين داخل الاجتماع والمتوقع الجيد وكسب الحلفاء وذلك للحصول على مكاسب في انتخاب المكتب السياسي بين عدة شخصيات بارزة في تاريخ الجزائر مثل أحمد بن بله وهيئة الأركان ممثلة في العقيد هواري بومدين[5]، اللذان حاولا إقصاء أعضاء الحكومة المؤقتة عبر عدة مقترحات ومحاولات، وكان من بين الحضور أيضا الزعيمان محمد بوضياف وحسن أيت أحمد اللذان كان لهم دور التخفيف من هذه

---

[1]– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1912 – 1942) ، **ج 2**، دار هومه ،الجزائر 2000 ص 267

[2]– بخوش الجودي: دور يوسف بن خده في الثورة التحريرية، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ ،كلية العلوم الاجتماعية ،جامعة الجزائر (2006-2007) ، ص 180

[3]–نفسه: ص 181.

[4]– نفسه : ص 182.

[5]– هوارى بومدين: محمد خروبة ابن مدينة قالمة ولد 1932 شارك في الثورة منذ 1955 م عين ضابطا مساعد للولاية الخامسة ثم قائد لها 1957 ثم قائد لهيئة الأركان (1960 1962)، ورئيسا للجزائر (1965 – 1978) أنظر شيروف محمد الصالح، هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم، دار الهدى، الجزائر 2005ص 23.

الخلافات وحاولا مع كريم بلقاسم إيجاد حل توافقي وصيغة جامعه من جهة ومن جهة أخرى إيجاد موطئ قدم داخل المكتب السياسي[1] ..

واستمرت الفوضى السياسية داخل جلسات المؤتمر الي غاية يوم 05 جوان 1962 أين عمت الفوضى وسادت الشتائم بين الزعماء بن بله، طاهر الزبيري، بن خده وغيرهم وكانت العشوائية[2]سيدة الموقف داخل القاعة مما أجبر بن يوسف من خده على مغادرة الاجتماع متجها نحو تونس رفقه أعضاء حكومته ليله السادس إلى السابع جوان [3]هذا الانسحاب من المؤتمر لم يعجب أحمد بن بله وهيئة الأركان طبعاً واعتبر مناورة سياسية من بن خده وأعضاء الحكومة المؤقتة لا تحمد عواقبها خصوصا أن الاجتماع أو المؤتمر انفض بعد ذلك دون الوصول لنتائج واضحة أو قيادة مجتمع عليها لتولي المرحلة القادمة.

وقد قال على كافي " إنه مؤتمر الانفجار ونهاية الشرعية وانتصار المغامرة[4]. كما يوضح الرئيس محمد بوضياف موقفه من مؤتمر طرابلس بقوله " لم أكن موافقا على ما جاء في لقاء طرابلس وكانت قناعتي أن هذا الاجتماع سيفرق بيننا[5]، بل يتهم بوضياف مباشرة وبشكل صريح أحمد بن بله أنه كان يخطط رفقه هيئه الأركان للاستيلاء على السلطة من خلال اتصالاته الداخلية والخارجية[6].

إن مؤتمر طرابلس 1962 يعد من الوقائع التي تحمل العديد من الإشكاليات كونه يمثل صراعا بين زعماء وقادة للثورة ذو مكانة ورمزيه تاريخية كبيرة هذا من جهة ومن جهة أخرى يمثل الصراعات الشخصية جزء من الكيان البشري لذا لا يمكن أنن صل إلى درجة التخوين أو إلصاق التهم فقط دون بحث جاد ومحايد خال من الإيديولوجيات أو الإحكام القبلية لربما كان لكل فئة وجهه نظر إنها الأصلح لتلك الفترة وحاول الدفاع عنها وتحقيقها[7].

---

[1] _ انظر أعضاء المجلس التأسيسي الملحق رقم 05

[2] _صالح بلحاج : المرجع نفسه، ص 119.

[3] – الجودي: المرجع السابق، ص 191.

[4] – كافي: المصدر السابق ص 291.

[5] – خالد عمر بن قفه:الرئيس محمد بوضياف على موعد مع الموت، دار الهدى الجزائر 1998 ص 86.

[6] – –نفسه : ص 90.

[7] _ بلحاج :المرجع السابق ص122.

المطلب الثالث: أراء الزبيري حول المؤتمر

قبل الخوض في قراءة وتفسير أراء محمد العربي الزبيري حول مؤتمر طرابلس تجدر الإشارة والتذكير أن الزبيري كان أفلانياً إلى أبعد الحدود محباً لجبهة التحرير الي أبعد الحدود، راغبا في أن يأخذ الحزب المكانة الأساسية واستعادة موقعه القيادي وذلك نظرا للرمزية والمكانة التاريخية له، ومن هنا كانت إجمالاً أغلب أراء الزبيري السياسية تدور حول حزب جبهة التحرير ولا تخرج في كونها تعبر عن منظوره للأحداث من زاوية الحزب ومكانته وأهمية بعيداً عن كل ما يخرج عن فلك الحرب وتوجهاته وهذا ربما بسبب أن أول حيز للنضال السياسي للزبيري هو جبهة التحرير الوطني مع الراحل محمد خيضر خلال الثورة ولتستمر رحلة العمل الحزبي الي ما بعد الاستقلال 1ومن دلائل التعلق الكبير لمؤرخنا بحزب جبهة التحرير إفراده بكم كبير من العناوين والكتابات السياسية كما هو وارد في الفصل الأول منها حزب جبهة التحرير المعتدى عليها، حزب جبهة التحرير الوطن من الشرق إلى العلف وحرب جبهة التحرير الوطني من العلف إلى التلف وغيرها من العناوين .

وبالعودة إلى أراء الزبيري حول مؤتمر طرابلس وهنا نجد اختلافاً جوهريا بين أهم المصادر مثل على كافي أو أحمد بن بله أو حتى بن يوسف بن خده في توصيف أسباب الخلاف وامتداده التاريخي والتي يتفق بعضهم على أنها تعود إلى مؤتمر الصومام وذلك من خلال سعي عبان رمضان التفرد بالسلطة والقفز عليها من خلال تأكيد على أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج.

ومن هنا يشير بعض المؤرخين مثل رائج لونيسي في كتابة الجزائر في دوامة الصراع بين السياسي والعسكري أن رغبة الوصول للسلطة عند عبان رمضان والتفرد بها وأبعاد أي منافسه ظهرت في مؤتمر الصومام سواء إبعاد العسكريين أو إبعاد الوفد الخارجي وخصوصا أحمد بن بله هذه الرغبة في السلطة والتفرد بها هي من ولدت فكرة السعي الي السلطة لذا بن بله وغيره واستمر الخلاف في مؤتمر طرابلس [2]، ومن الأدلة أيضا وإن كانت في غير موضوعنا أن عبان رمضان لم يعط أحمد بن بله حتى الوقت الكاف للدخول إلى الجزائر [3]،

1- أنس مباركي: المرجع السابق ص 36.

2- رابح لونسي :الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000،ص 16.

3- نفسه، ص 17.

بل يذهب بن بله على أن الخلاف في مؤتمر طرابلس هو امتداد للخلاف وتجاوزات مؤتمر الصومام وأن صراع الإيديولوجي ظهر خصوصا مع دخول المركزيين والعلماء والشيوعيين وتقلدهم مناصب قيادية ومراكز صنع القرار، إضافة إلى التخلي عن المبادئ الإسلامية [1] وتأكيدا على ذلك إن بداية الخلاف بين القادة ما أورده علي كافي في مذكراته "صراحة أن مؤتمر الصومام وقرار أولوية السياسي على العسكري تسبب في شرخ أليم في صفوف الثورة وتكرست الخلافات بين الداخل والخارج وازدادت التسابق على السلطة وتبلورت الأطماع وعادت الانقسامات ومخلفات ما قبل الثورة"[2]وهذه إشارة واضحة من المناضل علي كافي إلى أن الصراع والخلاف في مؤتمر طرابلس أساسه مؤتمر الصومام وهو تأييد على أن مؤتمر الصومام حاد عن ما جاء به بيان أول نوفمبر.

وأكثر من ذلك من المصادر أيضا من يعيد الخلاف في مؤتمر طرابلس إلى ما قبل مؤتمر الصومام إلى أعمق من ذلك ليصل الخلاف إلى ما قبل أزمة حركة الانتصار الحريات والديمقراطية عندما احتج فرحات عباس ما أورد أن الخلاف بين حزبه حركة الاتحاد الديمقراطي البيان والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية يعود لنهاية الأربعينيات هو خلاف في الأصل حول المبادئ والأفكار والايدولوجيات ورغم مرور السنوات وانضمام الجميع للثورة إلا أن التنافر بين الشخصيات لم ينتهي بل تمت تغطيته ليطفو على السطح خلال مرحلة ما قبل الاستقلال[3]

إجمالا مما سبق تؤكد بعض المصادر والمؤرخين أن ما حدث من صراع في مؤتمر طرابلس كانت بدايته مؤتمر الصومام وما حمله من صراعات أيديولوجية وتصادم والأفكار انعكست هذه الاختلافات على مؤتمر طرابلس، وما حمله من خلاف.

وعلى العكس من ذلك يرى الزبيري أن مؤتمر الصومام لم يكن نقطه خلاف أو مركز صراع بل كان مؤتمرا ناجحاً جدا ومفيد جدا وضروري لاستمرار الثورة وحسب الزبيري دوماً أن كل النصوص الأساسية للثورة وخصوصا بيان أول نوفمبر ما يزال يتقاطع مع مقررات

---

[1]– أحمد منصور :الرئيس بن بله يكشف أسرار الثورة، شاهد على العصر، الدار العربية للعلوم 2007 ص 130

[2]– كافي: المصدر السابق ص 104.

[3]– فرحات عباس : تشريح حرب، ترجمه أحمد منور دار الألمعية للنشر والتوزيع – الجزائر سنة 2015 ص 318

الصومام بل تمثل مقررات مؤتمر الصومام امتداداً لبيان أول نوفمبر [1] وليست متناقضة معه بل إثراء له ولا تخرج عن أدبيات الحركة الوطنية وبالتالي نفى صفة أن تحمل مقدرات الصومام أي إيديولوجيات[2]لا تتماشي مع بيان أول نوفمبر وما تم الاتفاق عليه من مفجري الثورة الحقيقيين، ومن هنا نفي أن يكون مؤتمر الصومام أساس الصراع الإيديولوجي الذي ظهر طرابلس

ومع ذلك يتفق الزبيري مع عدد من المؤرخين أن أزمة مؤتمر طرابلس كانت من أجل السلطة فقط وكان جوهرها من أجل التسابق على منصب الحاكم – ويضيف الزبيري في نفس السباق أن مؤتمر طرابلس أوصى بمواصلة. جبهة التحرير مهامها مع انتهاج التوجه الاشتراكي في إطار المبادئ الإسلامية وفق ما جاء به بيان أول نوفمبر[3]ومن هنا نجد الزبيري من الداعمين لما جاء في مؤتمر طرابلس معتبرين أنه واصل ما جاءت به الثورة حتى وإن كان الصراع حول السلطة والحكم، بين الشخصيات المؤثرة في المؤتمر إلا أن جبهة التحرير الوطني أهم من كل صراع .

وهنا تجدر الإشارة أن محمد العربي الزبيري أشار صراحة ودون خوف إلى وجود مندسين الي الثورة في محاولة مشروع انقلابي على جبهة التحرير الوطني حيث انتقلت الزعامة بعد 19 مارس 1962 من جبهة التحرير الوطني إلى النظام العسكري الذي جاء من خارج الحدود في إشارة واضحة إلى العقيد هواري بومدين الذي وصفه أن صاحب مشروع مغاير تماماً. للمشروع الذي جاء به بيان أول نوفمبر وتبناه أغلبه الشعب[4] ويؤكد مؤرخنا ذلك حرفيا:" وعلى أثر انقلاب الثاني والعشرين من شهر جوان 1962. أصبحت جبهة التحرير الوطني جسدا بلا روح...وصارت مجرد غطاء يستعمل لإضفاء الشرعية على نظام الحكم الذي انتقلت قيادته إلى غير القادة الأساسين. الذين تحولوا جميعهم إلى معارضين لرفيق دربهم بن بله الذي كان يعتقد أنه وجد بديلا عنهم في قيادات الجيش"[5]

---

[1]– محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر، ج 3، دار الحكمة للنشر الجزائر، 2015، ص،83.

[2]– نفسه: ص، 57.

[3]– نفسه:ص 149

[4]– محمد العربي الزبيري :جبهة لتحرير الوطن من العلف إلى التلف، ط 1، دار الحكمة، الجزائر 2017،ص 149.

[5]– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 03، المصدر السابق ،ص 141.

المبحث الثاني: أهم الأحداث السياسية (1962 - 1965)

مع نهاية مؤتمر طرابلس وما أفضى إليه من حالة انسداد من الحكومة المؤقتة بقيادة بن خده وهيئة الأركان بقيادة العقيد هواري بومدين الداعمة لرئيس أحمد بن بله. ومع كل التراكمات السياسية وحالة المد والجزر بين الأطراف السابقة وغياب الرؤية الواضحة لمستقبل البلاد ومع صعوبة المرحلة من جهة وحساسيتها من جهة أخرى خصوصا مع فشل انتخاب مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني، وانسحاب الحكومة المؤقتة إلى تونس، وحاله التضارب بين الجميع، القيادات العسكرية قادة الولايات وهيئة الأركان وبين القيادات السياسية (الحكومة المؤقتة وشخصيات سياسيه وازنه) وظهور التحالفات السياسية والعسكرية وانسحاب البعض من المشهد العام وتزامنا مع الاحتفالات الشعبية للاستقلال وما يمثله من نصر شعبي وفرحة عارمة وتتويج السنوات من الاحتلال والمأساة وبعد 132 من تغييب الدولة الجزائرية ومحو سيادتها كانت هذه الأخيرة على وشك القيام وإعادة فرض وجودها . وفي ظل هذه الفرحة وأثناء هذه اللحظة التاريخية كانت القوى السياسية والعسكرية المتصارعة وكان الأخوة الأعداء يستعدون للمواجهة الأخيرة

المطلب الاول: مؤتمر زمورة جوان 1962 وأزمة المكتب السياسي:

تبعا للخلاف القائم بعد مؤتمر طرابلس وعدم وضوح الرؤية والضبابية القاتمة حاول بعض قادة الولايات تنسيق العمل وعقد اجتماع جديد لحل الإشكاليات العالقة لذا عقد اجتماع زمورة بالولاية الثالثة (24 - 25 جوان 1962) كان الهدف منه إعادة الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات من قادة الثورة، إلا أن أهم قرارات المؤتمر هي إقالة هيئة الأركان وهو قرار طبعاً لم يعجب بن بله والعقيد هواري بومدين وبدأت الاتهامات المتبادلة وكانت النتيجة استمرار الخلاف وانفجار الوضع [1]ومن هنا نجد أن مؤتمر زمورة لم يأتي بالجديد بل بالعكس ساعد على تفاقم الخلافات وتزايد التحالفات وخصوصا مع عودة بن خده للجزائر وأشرافه على الاحتفالات الرسمية للاستقلال يومي 4 و5 جويلية 1962 [2]ومع تواصل الخلاف وتصاعد حدة التصريحات والتصريحات المضادة وسعي كل طرف الي

---

[1]- بخوش الجودي: المرجع السابق ،ص 186

[2]- ين يوسف من خده: شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان، الجزائر، 2004 ، ص 390

كسب مؤيدين داخليا وخارجيا، كانت موازين القوى تتأرجح بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والتي تتمسك بالشرعية على اعتبارها أعلى سلطة وهيئة الأركان مدعومة من شخصية أحمد بن بله والتي تسعى للقفز على السلطة لاعتبارات ومرجعيات تاريخيه وطبعا كل هذا لابد من المرور على تأسيس المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني والذي تأسس فعلاً في 21جويلية 1962 فيتلمسان من طرف هيئة الأركان وبن بله مدعوماً من فرحات عباس إضافة إلى محمد بوضياف، حسين ايت أحمد، محمد خيضر، ورابح بيطاط، محمدي السعيد، الحاج بن عله [1] ومع توالى الأحداث زادت قوة جيش الحدود[2]بقيادة هواري بومدين وجماعة تلمسان بقيادة احمد بن بله اللذان شكلا تحالف عسكري وسياسي وتمكنا من الزحف إلى العاصمة، هذا الزحف خلف أحداث دامية وصراعات واشتباكات مأساوية راح ضحيتها المئات من المدنيين والعسكريين والتي انتهت بسيطرة جماعة تلمسان بزعامة بن بلة وجيش الحدود بقيادة هواري بومدين وبذلك تثبت المكتب السياسي الجديد وهذا ما أنهى أي وجود أو تأثير للحكومة المؤقتة التي انسحب أعضاؤها من المشهد السياسي بشكل دائم أو مؤقت وكان انتصاراً عسكري لهيئة الأركان بقيادة بومدين وسياسي بقياده بن بله الذي شرع وضع أسس الدولة الجزائرية من خلال المجلس التأسيسي[3] وتعيين الحكومة وإعداد وصباغة الدستور وإعلان تأسيس الجمهورية الجزائرية في 25 سبتمبر 1962[4]وتعين أحمد بن بله

---

[1]– صالح بلحاج: أزمات جبهة التحرير الوطني والصراع على السلطة (1956 – 1965)، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص 180

[2] – جيش الحدود:يعود أول ظهور لجيش الحدود إلى بداية الثورة عند البحث عن قواعد للتسليح والتموين عبر الحدود الشرقية والغربية وازدادت أهمية هذه القواعد بعد مؤتمر الصومام ومع صعوبة التنقل عبر الحدود من والى الداخل وخصوصا المنطقة الغربية زاد التطوع في جيش الحدود وبالتالي ساهمت خطورة خطي شال وموريس من جهة والجنود الفارين من جيش الاحتلال من جهة أخري في تقوية وتشكيل جيش الحدود وتواصل نمو هذا الجيش وزاد عدده مما استوجب تنظيمه أكثر وهذا ما كلف به العقيد هواري بومدين في الجهة الغربية، واستمرت قيادات هذا الجيش في تولي وتقلد المسؤوليات والسيطرة على الأوضاع الي غاية تولي هواري بومدين قيادة الأركان في 23جانفي 1960. انظر منير صغيري، **تطور جيش الحدود من النشأة إلى غاية هيئة الأركان**، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 07، العدد 01 ،جامعة المسيلة، الجزائر 25 افريل 2023 ص ص 640، 649

[3] _ انظر أعضاء المجلس التأسيسي الملحق رقم 05

[4]– يوسف حميداني : أزمة صيف 1962 والصراع على السلطة وتداعياته على الجزائر المستقلة (ماي1962، جوان 1965 (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر التاريخ المعاصر جامعة قالمة قسم التاريخ ص84

رئيسا للوزراء وقام بتشكيل حكومته [1]وعين هواري بومدين وزير الدفاع وكذلك نائب الرئيس الوزراء وهذا ما فرض سلطة الجيش (جيش الحدود خصوصاً) وأصبح فاعلاً في السلطة بل ومتحكما تماما في زمام الأمور وبرز خلاف جديد من فرحات عباس وأيت أحمد من جهة والسلطة السياسة ممثلة في بن بله حول صياغة الدستور [2] أشتد الخلاف مما أدى إلى انسحاب فرحات عباس وأيت أحمد ومحمد بوضياف من المكتب السياسي وتأسس أحزاب معارضة.[3]

ومرة أخرى لعبت الظروف دورا حاسما وأجلت الصدام والمواجهة بين الجزائريين وخلقت نوع من اللحمة والاتحاد، ونقصد هنا ما اصطلح عليه تاريخيا بحرب الرمال في نوفمبر 1963 والتي جمعت شمل الجزائريين رغم اختلاف أفكارهم وتباعد أيديولوجياتهم وصنعت منهم جيش الوطني الشعبي واحد ضد الزحف المغربي وجمدت الصراع حول السلطة[4]

المطلب الثاني: ميثاق الجزائر 1964.

عقد المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر العاصمة خلال الفترة 16الى 21 أفريل 1964 وذلك بإشراف المكتب السياسي لجبهة التحرير[5]ويمثل هذا المؤتمر البداية الحقيقية لنشاط الحزب وعقب مداولات واسعة انعقدت الجلسة الختامية للمؤتمر برئاسة بشير بومعزة[6] وأعلن عن نتائجه في 21 افريل ومن أهم النتائج المصادقة على

1- اعضاء الحكومة الاولي للدولة الجزائرية . انظر الملحق رقم 06

2- بن جامين ستورا: الجزائر بعد الاستقلال (1962 – 1988)، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق سوريا 2012، ص 26

3_ محمد العربي الزبيري : جبهة التحرير الوطني المعتدي عليها المصدر السابق ص ص 24،25

4- حرب الرمال : حرب من الجزائر والمغرب امتدت من أكتوبر الي نوفمبر1963 حول إشكالية الحدود المتوارثة والإطماع المغربية في التوسع على حساب الجزائر خصوصا الجهة الجنوبية الشرقية (بشار /أدرار /قنادسة) انتهت بتوقيع اتفاق نهائي في 20 فيفر ع 1964 في باماكو – انظر يوتوب تاريخ الجزائر المجيد، حرب الرمال 1963 ج1. محمد دومير 2023

5- ميلود بلعالية:مؤتمر جبهة التحديد الوطن الجزائر 16 – 21 أبريل 1964 ، المجلد 10، العدد 2 ، جامعة الشلف ، الجزائر جوان 2013 ، ص 455

6- – بشير بومعزة:من مواليد خراطة سنة 1927 انضم لحزب الشعب ثم حركة الانتصار وزير في عهد بن بله وهواري بومدين، عين رئيسا لمجلس الأمة في 1998، توفي في 6 نوفمبر 2009 انظر بشير بومعزة يفارق الحياة، تقرير النهار أون لاين، 06 نوفمبر 2009 _ 19:12

ميثاق الجزائر وهنا يجب أن نتوقف لبيان أهمية هذه الوثيقة والتي تختلف عن الدستور كون وتعني بذلك الميثاق فهو عبارة عن الأرضية او اتفاق عام لكل مكونات للدولة والتي تبين توجهات الدولة وسياستها العامة داخليا وخارجيا كما يمثل التوافق بين مكونات المجتمع على أساسيات معينة [1]أما الدستور فهو مواد قانونيه واضحة يلزم بها الشعب حال موافقته عليه اعتمادا على التصويت ومن هنا نستفيد أن الميثاق أشمل من الدستور ويعد ميثاق 1964 الوثيقة الثانية للدولة الجزائرية بعد، مقررات مؤتمر طرابلس 1962 وقد قسم إلى عدة أقسام وأجزاء[2] أهمها كون حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد الذي يعمل من أجل تجسيد النظام الاشتراكي الاجتماعي. ومما يلاحظ هنا أن ميثاق 1964 أقر عدة قرارات حاسمة لم يكن للشعب عامة أو الطبقة السياسية أي دور في إقرارها أو النقاش فيها وهنا كانت واحدة من الإشكاليات [3]

ويمكن اعتبار الميثاق أساساً وثيقة ذات تمثيل أكبر لو لم تشوبها تجاوزات واختلالات كبري منها الاشتراكية كواحدة من الأفكار الغريبة عن مجتمعنا وكذلك تهميش واحد من مقومات الأمة وهو الإسلام.

المطلب الثالث: رأي محمد العربي الزبيري.

من خلال مؤلفات محمد العربي الزبيري وشخصيته وبسبب تشبعه بمبادئ حزب جبهة التحرير الوطني من جهة ومن جهة ثانية انتماؤه السياسي ومنصبه في ذات الحزب يحكم الزبيري على الإحداث ما بعد الاستقلال وكل الفوضى السياسية والعسكرية وخصوصا السياسة منها كونها لا تخرج على أنها انحراف عن مبادئ الحزب وأيديولوجياته سواء من الزعيم أحمد بن بله والذي حسب مؤرخنا تسببت تصرفاته في إحداث فراغ سياسي مهول داخل الحزب وخارجه وقاد إلى ظهور معارضات من شخصيات وازنه مثل محمد بوضياف والذي كان يفترض أن يكون ضمن المكتب السياسي لكنه وبسب تصرفات بن بله قدم استقالته وأعلن عن إفلاس جبهة التحرير الوطن ونفى عنها صفة الثورية وأكثر من ذلك كان

---

[1]- مصطفي السنكي : الميثاق السياسي بين الاختيار والاضطرار، موقع هسبراس الإخباري ، 21 افريل 2015، 12:50.

[2]- ميلود بلعالية:المرجع السابق، ص 456.

[3]_نفسه :ص 458.

يرى أن مهمة جبهة التحرير انتهت ويجب وضعها في متحف التاريخ [1]وأكثر من ذلك أسس حرب الثورة الاشتراكية. وحتى الرمز حسين أيت احمد انحرف حسب الزبيري عن إيديولوجيات الحزب ومبادئه وقرر تأسيس حزب جديد ومعارض وهو جبهة القوى الاشتراكية في 29 أوت 1962 وقرر حمل السلاح ضد النظام[2] وهذا ما لا يمكن للزبيري المناضل في حزب جبهة التحرير أن يقبله فلم يكن من تفسير عنده سوى أن الجميع يبحث عن مصالحهم الخاصة والتطلع إلى السلطة وهنا يقصد من حاول المعارضة. أو السعي للبقاء فيها فقط وهنا يقصد بن بله وهواري بومدين تحديدا ويصف الزبيري الجميع في تلك المرحلة بالانحراف. وغياب المبادئ الحزبية الحقيقية والصادقة وأصبحت الأغراض الشخصية والبحث عن المنافع هي المحرك للإفراد والشخصيات وأصبح الجميع يبحث عن موطئ قدم في السلطة هو هدف الجميع ولم يكن هناك مانع عند الجميع حتى من إراقة دماء الجزائريين وهذا ما جعل الكثير من القياديين الأساسين في جبهة التحرير الوطني يلتزمون بيوتهم أو يختارون المنفى الطوعي تاركين فراغا ملأته الفوضى والاضطراب[3]

ومن هنا يؤكد الزبيري وبحكم انتماءه الشديد لجبهة التحرير الوطني واعتقاده الراسخ أنها الإطار الأمثل لكل الجزائريين أن أزمة الجزائر العاصفة في صيف 1962 وما بعدها هي في الأصل أزمة للحزب وقصدت أساسا مؤسسات الحزب والتي أفرغته من محتواه الأيديولوجي وأفقدت الحرب العديد من إطاراته وجردته من لباسه وروحه الجهادية [4]

ويواصل الزبيري تحليله للأحداث من زاوية المناضل في جبهة التحرير، وهنا ينتقد قرار رئيس الحكومة أحمد بن بله بتعين إطارات غير شرعية حسب وصف مؤرخنا ولم تكن متشبعة بأدبيات الحركة الوطنية ولا مشروع جبهة التحرير الوطني بل أن بعضها متأثر بالإيديولوجية الماركسية هذه الإطارات كانت تقوم بصياغة مشروع المجتمع الجزائري والتحضير للمؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني في (16-21 أفريل1964) وهي

---

[1]- يحي أبو زكرياء: الجزائر من احمد بن بله إلى عبد العزيز يوتفليقه، ناشرى،الجزائر،سنة 2003 ، ص54 .

[2]- محمد العربي الزبيري : جبهة التحرير الوطني المعتدى عليها، الرجع السابق ص 25.

[3]- نفسه : ص 28.

[4]- محمد العربي الزبيري: حزب جبهة التحرير الوطني من الشرف إلى العلف تشريح الأزمة، ط1،دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 64.

التي أعدت واحدة من أهم الوثائق تاريخ الدولة الجزائرية المستقلة وهو ميثاق الجزائر 1964 والذي يعد أول انحراف من مبادئ جبهة التحرير الوطني وبيان أول نوفمبر مبدأه من خلال الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية وهو ما تغير في ميثاق الجزائر 1964 وهنا يصف الزبيري هذا التغير بالانحراف ويأخذنا الزبيري هنا إلى فكرة خطيرة جدا ظهرت في تلك الفترة وهي أن البون والفرق شاسع بين حزب جبهة التحرير الوطني او ما يعرف بالحزب الطلائعي الذي يضم المناضلين المتشبعين بالأفكار والمبادئ يمثلها ميثاق الجزائر 1964 بكل انحرافاته وتجاوزاته من اشتراكية وقفز على المبادئ الإسلامية[1] وحتى أفكار أخرى كالشيوعية والماركسية منطلقها وأساسها، وهو التنظيم المفتوحة صفوفه لكل الجماهير التي تؤمن بهذه الأفكار وفقط، وبين جبهة التحرير الوطني الحزب العتيد أو الزعيم الأكبر كما يصفه مفجرو الثورة صاحب التاريخ الطويل المفتوح لكل الجزائريين مهما كانت أفكارهم أما جبهة التحرير الوطني، والتي يمثل بيان أول نوفمبر أساسه ومبدأه ودستوره وميثاقه وهو التنظيم الذي يفتح أبوابه لكل الجزائريين[2]. وكذلك المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني كان إقصائيا لكل الإطارات التي رفضت لسبب أو لآخر النهج الاشتراكي أولم ترض بالدكتاتورية وعدم أخذ رأي القواعد من الشعب[3]

ويضيف الزبيري صراحة أن ميثاق الجزائر 1964 لم يأخذ بالاعتبار مشروع المجتمع الجزائري الذي باشرته جبهة التحرير ليله أول نوفمبر وآثرته وثيقة الصومام وشرحته. ولم يضع حدا للخلاف أو الانحراف[4]ويواصل الزبيري إبراز وجهة نظره وانتقاد الفترة ما بعد الاستقلال وكل الأحداث التي وقعت بها أن النظام العسكري ويعني هنا قيادة الأركان قامت تحيد القيادة السياسية وقسمت الجزائر إلى إقطاعيات كل واحدة على رأسها عضو من مجلس الثورة يحكمها حسب رغبته وأهوائه دون رقيب أو حسيب، وهو ما خلق نوعاً من العشوائية والفوضى في التسيير طغت عليها أخطاء سياسية واقتصادية وقعت بعد ذلك ساقت التاريخ مباشرة إلى 19 جوان 1965أو ما يعرف بالتصحيح الثوري وهنا يتهم الزبيري بعض الفاعلين

[1]محمد العربي الزبيري : جبهة التحرير الوطني المعتدي عليها، المصدر السابق ، ص ص 29،30

[2]– محمد العربي الزبيري :حزب جبهة التحرير الوطن من الشرف الى العلف، المصدر السابق، ص 74

[3]– نفسه:ص75

[4]– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (دراسة) ،ج4، دار الحكمة ، الجزائر، 2014، ص82

أنهم لم يؤمنوا أصلاً بالعمل السياسي بل كانوا في الأصل من الإداريين ولم يمثل الحزب لهم أي مرجعيه ولم يكن لهم أي انتماء حزبي وهذا ما أصاب الحزب بالشلل [1]

[1]– محمد العربي الزبيري :حزب جبهة التحرير الوطني من العلف إلى التلف ، المصدر السابق ص 196

المبحث الثالث: انقلاب 19 جوان 1965 ورؤية محمد العربي الزبيري.

المطلب الأول: مجريات الانقلاب

أن ما حدث في 19 جوان 1965 أو ما أطلق عليه لفترة من الزمن بالتصحيح الثوري يعد حدثاً مفصليا في تاريخ الجزائر المستقلة ولا يخرج عن كونه فصلاً جديد من فصول الصراع من أطراف عديدة وشخصيات متعددة كانت الظروف والمصالح سببا في وقوفها وجها لوجه في مرحلة بعدما كانت داعمة لبعضها في مرحلة سابقة. وهنا كان الرئيس أحمد بن بله في تلك الفترة على خلاف مع الجميع تقريبا، أيت احمد، بوضياف، كريم بلقاسم، فرحات عباس وحتى الإبراهيمي وطبعا بن خده وذلك منذ بداية الاستقلال واستمر بعد ذلك وكان السند القوى للرئيس من بله هو العقيد هواري بومدين، هذا الأخير استغل مختلف الظروف والأحداث والصراعات بعد الاستقلال وحالة الفوضى ليبقى أولا قريبا من مركز صنع القرار وثانيا ليتمكن من إبقاء الرئيس تحت سيطرته أو على الأقل البقاء على اطلاع على مجريات الأمور خصوصا مع حاجة هذا الأخير -الرئيس بن بله- للحليف وسند وفي نفس الوقت لتقوية نفوذه داخل المؤسسة العسكرية، وهذا طبعا لم يرض بن بله الذي أحس بشدة قبضة العقيد هواري بومدين وبدأ في التململ وحاول التحلل منها وهذا ما أسفر الأخير . إلى ما يعرف بالتصحيح الثوري أو انقلاب 19 جوان 1965[1].

إذ تتبعنا العلاقة بين الرئيس بن بله والعقيد بومدين وأسباب التلاقي بين الرجلين وتحالفهما قبل الاستقلال وما بعده أو حتى خلال مؤتمر طرابلس نجد أنها لا تخرج عن علاقة المصالح المتبادلة فإنه كان بحاجه إلى حليف وسند قوي في وجه الحكومة المؤقتة وبن خده. خصوصا خلال مؤتمر طرابلس كما كان بحاجة الى مركز قوة بعد مؤتمر طرابلس يوصله الى كرسي الحكم، خصوصا في ظل الأحداث الدموية في الجزائر العاصمة. ومن جهة أخرى، كان العقيد الشاب هواري بومدين بحاجه إلى غطاء شرعي وتاريخي يبرر المكانة التي وصل إليها كقائد للأركان وكرئيس لمجلس الثورة فيما بعد متجاوزاً أسماء كبيرة ووازنه في تاريخ الثورة كانت أحق منه بهذا المنصب. ومن هنا نجد أن

[1]- رابح لونسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ،دارالمعرفة، الجزائر ،،ص 102.

العلاقة بين الرجلين حكمتها الظروف والمصالح وفقط دون أي ترابط في الأفكار والمبادئ ومن هنا وعقب تغير الظروف وتعديل الأحوال ونهاية المصالح بدأ عقد التحالف بين الرجلين في الانفراط[1].

أدرك بن بله مع الزمن أن ما وصل إليه العقيد هواري بومدين من نفوذ داخل المؤسسة العسكرية أو داخل السلطة أمر خطير لذا قام سواء بحسن نية أو سوء نية بقصد أو بدون قصد بتغييب العقيد عن عدد من القضايا السياسية وعدم مشاورته فيها وعدد من المؤتمرات والاجتماعات حزب جبهة التحرير يمكن أن يفهم كونها قضايا سياسية ولا علاقة لوزير الدفاع بها. غير أن العقيد فسر ذلك أنه نوع من التهميش والإقصاء وهذا ما دفع بالعقيد بومدين وعدد من كبار الضباط إلى تقديم استقالتهم وهو ما رفضه الرئيس بن بله[2] وتواصلت التراشقات بين الرجلين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فمثلا اقترح بن بله تكوين مليشيا منفصلة عن جيش التحرير تابعة للحزب وهو ما رفضه بومدين، وكذلك تعيين الطاهر الزبيري قائدا للأركان دون استشارة وزير الدفاع، إلا أن النقطة التي أفاضت الكأس هو إقالة احمد بن بله لوزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة المقرب جدا من بومدين، وهنا ازداد إحساس كل طرف مدى خطورة الآخر وكذلك ضرورة الإسراع إلى التخلص منه. لكن العقيد هواري بومدين كان الأكثر جرأة وأكثر حسما في اتخاذ التدابير اللازمة[3]، ورغم أن قائد الأركان لم يكن موجود خلال تلك الفترة إلا انه تمكن من جمع كل خيوط الإطاحة بالرئيس بن بله وذلك كان 19 جوان 1965 والذي دبره عبد العزيز بوتفليقة[4] ونفذه محمد

---

[1]- رابح لونيسي : الجزائر في دوامة.... ، المرجع السابق، ص 91.

[2]الطاهر الزبيري : نصف قرن من الكفاح (مذكرات قائد جزائري)،الشروق للإعلام والنشر، دار الصحافة، الجزائر،2011، ص 101.

[3]رابح لونيسي :الجزائر في دوامة.... ، المرجع السابق، ص ص 93،94.

[4]- عبد العزيز بوتفليقة : ولد سنة 1937 وكان وزيرا للخارجية في عهد بن بله وعضو هيئه الأركان وفي المجلس التأسيسي بعد الاستقلال، تولى منصب رئيس الجمهورية (1999 إلى 2019) انظر **بو تفليقه الرئيس الجزائري قدم النضال على استكمال التعليم**)، موقع الجزيرة الإخبارية، 20 سبتمبر 2021

الطاهر الزبيري [1] واستفاد منه هواري بومدين، وبذلك انتهت فترة الحكم بن بله والتي كانت مزيجا بين بن بله الرجل السياسي وسطوة بومدين الرجل العسكري

وانتقلت الجزائر إلى مرحلة الحكم العسكري المباشر، ونذكر هنا أن بن بله لم يقاوم وانصاع للأوامر مباشرة وكأجراء احترازي نشر بومدين الجيش والدبابات تحسبا لأي مظاهرات[2] وفعلا قامت بعضها واعتقل العديد من نددوا بالانقلاب وفي نفس اليوم خاطب العقيد بومدين الشعب حول شرعية التحول في السلطة وأعتبره تصحيحاً ثوريا معددا الأخطاء التي وقع فيها بن بله منها الاقتصادية أو التسيير الفردي أضافه الى أسباب سياسة وحزبية[3]

وبالمقابل أكد بن بله أنه لم تكن هناك أي خصومة مباشرة مع بومدين بل بالعكس يصف دوما بومدين بالصديق، كما لم يستعيد تورط أمريكا في الانقلاب لإنهاء نظام عالمي جديد كان ينوي الإعلان عنه خلال المؤتمر الافرواسياوي[4]،وهنا يمكن الإشارة فقط أن الجانب الأيديولوجي لم يكن موجود في الانقلاب ولم يكن أبدا اختلاف أفكار أو صراع توجهات بل لأشياء عديدة وأهمها السلطة ولا صدق من وصف محمد الطاهر الزبيري منفذ الانقلاب الصديق المؤقت لهواري بومدين الذي قال أخبرني هواري بومدين قائلا " أجعلوا السلطة نصب أعينكم " [5]

المطلب الثاني: رؤية الزبيري للانقلاب 19 جوان 1965:

يجب التذكير دوماً أن للمؤرخ محمد العربي الزبيري وجهه نظر خاصة ورؤية محددة للأحداث وهي زاوية المناضل ووجهة نظر الغيور جدا على جبهة التحرير، الحزب سياسي، وذو خلفية تاريخية ثورية وأفكار سياسية وإيديولوجية. مبنية خصوصا على عدة مبادئ أهمها بيان أول نوفمبر ووثيقة مؤتمر الصومام، هما الوثيقتان الأساسيتان في تاريخ الجزائر ولا يمكن تغيرهما وأن أي تراجع عن ما جاء في الوثيقتين بعد انحراف عن مبادئ الثورة وخروج

---

[1]– محمد الطاهر الزبيري من مواليد سوق أهراس انخرط في صفوف حرب الشعب ثم الثورة التحريرية عين قائدا للاوراس 1960، تم عن قائد الهيئة الأركان بعد انقلاب 1965حاول الانقلاب على بومدين لكن فشل ثم إلى تونس أنظر محمد الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح... المصدر السابق من 20

[2]خالد نزار: **مذكرات اللواء خالد نزار**، تقديم علي هارون، منشورات الشهاب، الجزائر 1999، ص 74.

[3]– يوسف حميداني:المرجع السابق، ص100

[4]– أحمد منصور : لماذا انقلب هواري بومدين على بن بله، شاهد على العصر الجزيرة الوثائقية، قطر، 2002/12/15

[5]– – محمد الطاهر الزبيري: المصدر نفسه، ص 280

غير مسموح عن أساسيات جبهة التحرير الوطني وهو اعتداء على الحزب وهذا ما يشهده الحزب خلال حكم بومدين وهنا نورد بعض ملاحظات الزبيري على الفترة.

وصول عنا صر غير وطنية كونتها الإدارة الكولونيالية إلى المناصب الأساسية وبسبب .عقدة الحقد لديها من الحزب عملت على عرقلة حزب جبهة التحرير وهنا يذكر الزبيري الأسماء معينة ومنها احمد مدغري[1]

- ✓ تجميد أفكار الحزب وهو ما قاد البلاد إلى حالة من الفوضى والعشوائية كون بناء الدولة لابد أن تنطلق من مشروع واحد ومحدد. بل وصل الأمر حسب الزبيري إلى .محاربة إطارات الحزب ومنع تكوين المناضلين2
- ✓ إقصاء أبناء الحزب والمناضلين الحقيقيين من المناصب والتسيير ومن هنا تجد أن الزبيري ناقم على فترة حكم بومدين بشكل عام ويري أن ما حدث في 19 جوان هو انقلاب عسكري فتح الأبواب أمام أبشع الدكتاتوريات كانت أضرارها قاتله أتت على مكاسب جبهة التحرير خلال فترة الكفاح المسلح3. بل وصل الأمر بمسؤولي مجلس الثورة الي عدم الجدية والاستهتار بالحزب والأمانة التنفيذية له. وأكثر من ذلك أن رئيس مجلس الثورة والمقصود هنا هو العقيد هواري بومدين أدار ظهره لميثاق الجزائر رغم ما لهذه الوثيقة من انتقاد وتحفظ عند الزبيري إلا انه من محاسنها والتي يذكره مؤرخنا أنها أعادت للحزب مكانته وكذلك المؤتمر التأسيسي والذي يمثل منطلق الحزب. وهنا يعود الزبيري لفكرة حالة الفوضى وغياب الرجعية لمجلس الثورة بل هو عبارة عن نتيجة لعمل عسكري نفذه عسكريون استولوا على صلاحيات كل الأجهزة والمؤسسات التنفيذية والتشريعية ولم يكن لأعضائه اختصاصات محددة بل حالة من العشوائية4

ويضيف الزبيري في توصيف 19 جوان أنه جمد المؤسسات الوطنية ويقصد هنا خصوصا جبهة التحرير الوطني ووجه كل اهتمامه للإدارة وتكوينها تحت شعار **دوله لا تزول بزوال الرجال** متجاهلا عمدا أو عن غير عمد ضرورة وجود أفكار ومبادئ سياسية

---

[1]- محمد العربي الزبيري : جبهة التحرير الوطني المعتدى عليها، المصدر السابق، ص 33.

[2]- نفسه: ص 34

[3]- محمد العربي الزبيري: حزب جبهة التحرير الوطني من الشرف إلى العلف....، المرجع السابق من 79.

[4]- محمد العربي الزبيري : حزب جبهة التحرير الوطني من العلف الى التلف....، المصدر السابق ص 195.

تقوم عليه هذه المؤسسات وهنا يكمن دور الحزب وهذا ما أوقف أي تطور سياسي، وأحسن دليل أنه 12 جويلية 1965 أختار مجلس الثورة ونصب بقيادة بومدين الحكومة الجزائرية والتي كان أعضاؤها من خارج الحزب.[1] وخصوصا الحكومة الأولى والثانية، وهو ما اعتبره الزبيري تهميشا للحزب ومبدأ الفردية والسلطة الواحدة في التسيير واتخاذ القرار وتخلي مجلس الثورة عن الحرب ومؤسساته، بل يواصل الزبيري هجومه المباشر على العقيد بومدين بصفته رئيس المجلس الثورة، مؤكدا أنه كان يسعي فقط أن جبهة التحرير الوطني غطاء شرعيا يستر به الحكم العسكري الذي يمارسه، وأنه كان يردد مرار أن مجموعة من إفراد الجيش أفضل بكثير من قسمات الحزب [2]، يناصره في ذلك وزير الداخلية أحمد مدغري، الذي صرح سنة 1972 أنه لن يستريح له بال حتى يقضي نهائيا على جبهة التحرير[3].

[1] – محمد العربي الزبيري: حزب جبهة التحرير الوطني من الشرف إلى العلف....، المصدر السابق، ص 76.

[2] – محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر....، ج4،المصدر السابق ص 95.

[3]– نفسه: ص 97.

الفصل الثالث: مرحلة حكم هواري بومدين (1965-1978) في كتابات الزبيري

الحياة السياسية للجزائر في عهد هواري بومدين (الجزائر داخليا)

السياسة الاقتصادية إبان عهد بومدين. 1965-1978

السياسة الخارجية الجزائرية في خلال فترة هواري بومدين

لفهم الأوضاع السياسة والاقتصادية للجزائر وكذا المعطيات الداخلية والسياسة الخارجية بشكل أدق وأوضح ولإعطاء الصورة الحقيقية يجب أن ندرك حقيقة قد تكون غائبة عن البعض هي أن إعادة بعث الدولة الجزائرية من جديد بعد قرابة القرن و30 سنة من سلب السيادة وإعادة إحياء مؤسسات الدولة وإنشاء آليات تسيير وميكانيزمات حياة سياسية واقتصادية وحتى الاجتماعية مع مراعاة التطورات الخارجية والعالمية وما شهده العالم من تكتلات وتحالفات يضع الجزائر الدولة الفتية في ظرف صعب ومخاض عسير في كل الميادين، إجمالا يمكن وصف تجربة بن بله رغم قصرها وفترة بومدين رغم ما شابها من أخطاء أو عثرات بالفترة الانتقالية في مرحلة بناء الدولة .

ومن هنا يمكننا التنبيه أن إصدار أحكام أو فرض تصورات أو ترجيح رأي على آخر سواء على الإحداث والوقائع والشخصيات خلال تلك الفترة سواء بالخطأ أو عدم التوفيق. ناهيك عن إلصاق تهم العمالة او التخوين أو عدم الوطنية يتطلب بحثا وتمحيصا دقيقا وكذلك الماما تاما بالواقع والظروف المحيطة، وهذا ليس مجالنا، ولهذا سنحاول خلال هذا الفصل سريعا إظهار أهم الإحداث والتي تسارعت وتشعبت خلال تلك الفترة، وسنقف قدر المستطاع على مسافة واحدة من الجميع مع التزام تام حسب القدرة بالحياد والموضوعية هذا أولا. ثانيا سنحاول أن يكون المؤرخ والسياسي محمد العربي الزبيري دليلنا في تلك المرحلة من خلال آراءه وأفكاره وانتقاده للوضع وشرح وتفسير للإحداث حسب الزاوية التي يراها وسنوردها

المبحث الأول: الحياة السياسية للجزائر في عهد هواري بومدين (الجزائر داخليا)

المطلب الأول: انعكاسات انقلاب 19 جوان 1965

لا يمكن أبدا إن نجزم إن انقلاب 19 جوان 1965 أو حتى بمفهومه البومديني التصحيح الثوري هو عملية عسكرية انتهت بتغير نظام سياسي حاكم أو عزل رئيس، بل أكثر من ذلك إذ تعدت الي تبني أفكار وإيديولوجيات جديدة قديمة وتعميق خيارات وتوجهات، وظهور مؤسسات قديمة بثوب جديد على رأسها المجلس للثورة [1] والذي ضم 26 عضو منهم فقط عضوان مدنيان وهذا مؤشر واضح وصريح على توجهات الدولة وطرق تسييرها

قام المجلس الوطني للثورة عقب الانقلاب مباشرة بتجميد دستور 1964 وتوقيف المجلس الشعبي الوطني وإبطال كل المؤسسات الدستورية المنبثقة عنه [2] بل وحتى الحكومة تم إنهاء مهامها وتشكيل حكومة جديدة كان رئيسها هواري بومدين، رئيس مجلس الثورة وكان هو صاحب القرار الأخير كما تولى معظم السلطات والمناصب القيادة إضافة إلى السلطة التنفيذية التي يمثلها باعتباره رئيس البلاد [3] وهنا نتوقف قليلا إمام وضع انتقده الرئيس بومدين في الرئيس بن بله وهو إلغاء القيادة الجماعية والفردية في الحكم وهذا واحد من أهم أسباب الانقلاب في 19 جوان لنجد الموقف معاد بعد الانقلاب لكن بشخصية بومدين[4] ومع تعاقب الحكومات استمر الرئيس هواري بومدين في منصب رئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني للثورة وقيادة حزب جبهة التحرير الوطني ووزارة الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة دون أن ننسى رئاسة الجمهورية، مع الصبغة العسكرية للرئيس وعدم قبول أي معارضة حتى من داخل المجلس واستحواذ عسكري على جل المناصب الهامة والحساسة في الدولة

---

[1]_المجلس الوطني للثورة : يعتبر الهيئة العليا في الدولة مخطط مستقبل وسياسات البلاد، يخطط الساسة العامة لجبهة التحرير الوطني انشئا ثناء الثورة خلال مؤتمر الصومام واستمر لمابعد الاستقلال انظر موقع أصوات مغاربية "قصة انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة ، "نشر بتاريخ 21 أوت 2023، تمت الزيارة 02 ماي 2025.

[2]رابح لونيسي :رؤساء الجزائر...، المرجع السابق ص 160

[3]: نفسه ص 162

[4]_ بن جامين ستورا : المصدر السابق، ص ص 41–42

ومع كل هذه السلطات والتي كان الشريك الوحيد للرئيس بومدين فيها هو أعضاء المجلس الوطني للثورة، أخذ هذا الأخير في التقلص سواء بالأبعاد أو العزل أو الوفاة ومع تتابع الإحداث خصوصا محاولة العقيد صديق الأمس محمد الطاهر الزبيري الانقلاب على بومدين وعملية التصفية لم يبق من المجلس سوى 12 عضوا [1]

وموازاة مع سيطرته شبه الكلية على السلطة وتفرده بها ازدادت عملية تهميش الحزب والتي كانت سابقا أحد مبررات انقلابه على بن بله، وحسب الزبيري دائما إن حزب جبهة التحرير وخصوصا المرحلة الأولى من حكم بومدين لم يكن له أي أهمية ولم تفتح لقيادته أي مكانة أو دور لقيادة البلاد أو النضال السياسي الحقيقي بل كان مجرد أداة لمجلس الثورة سواء لمراقبة الجماهير أو تطويع المنظمات الجماهيرية أو إضفاء الشرعية [2]

واستمرارا لسياسة الحكم الفردي وتجميع السلطات في يده وغير بعيد عن الفكر العسكري بشكل عام انطلق الرئيس هواري بومدين في محاربة كل أشكال المعارضة سواء الحزبية او الجماهيرية من خلال عمليات الاغتيال الغامضة لعدد كبير من الشخصيات والمعارضين وقمع ومنع التظاهر والاحتجاج أو سجن وتقيد حرية الزعماء وكبار الشخصيات أو منع الأحزاب من النشاط أو حلها نهائيا [3]

ومن خلال الإطلالة السريعة على انعكاسات السياسية لانقلاب 19 جوان 1965 نخلص إلى جملة من الملاحظات والاستنتاجات منها:

- تعطيل كل المؤسسات الدستورية القائمة في الدولة تبعا لتعطيل الدستور
- سيطرت المجلس الوطني للثورة على كل الصلاحيات والسلطات
- تفرد الرئيس بومدين التدريجي بالسلطة وهو لا يخرج على مبادئ الحكم العسكري
- تهميش المتعمد لحزب جبهة التحرير الوطني
- غياب فكر سياسي أو أفكار تسير عليها الدولة نتيجة غياب وتهميش الحزب

---

[1] _ بن جامين ستورا :المصدر نفسه، ص ص 41–42.

[2] – رابح لونيسي :**روساء الجزائر...**، المرجع السابق، ص 209.

[3]: عائدة ساكر : التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في فترة الرئيس هواري بومدين (1965–1978)مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ معاصر، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة (2017/2016)، ص ص 18–19.

وحسب الزبيري دوما كانت السنوات الثلاث عشر التي عاشتها الجزائر وحزب جبهة التحرير في ظل الحكم العسكري للرئيس هواري بومدين من أسوء السنوات وخصوصا مع فقدان الحزب لمكانته السياسية وحتى التاريخية وهو الذي بقي جسدا بلا روح تتلاعب به أهواء إفراد لم يكن لهم أي انتماء أو غيرة على الحزب بل كانوا مجرد عسكريين يسيرون البلاد دون شرعية بل أسندت لهم كل المهام التنفيذية ومع كل هذا العفن كما يقول الزبيري ظلت إطارات مؤمنة بالحزبية تناضل بجميع الوسائل للحفاظ على بقايا الحزب ومنع الأعداء من الإجهاز عليه نهائيا [1]

المطلب الثاني: أهم الإحداث السياسية خلال الفترة

بعد وصول هواري بومدين للسلطة ورئاسة مجلس الثورة بدأ في وضع أسس سياسة جديدة ساهمت في تكوين المرحلة ومن أهم الإحداث اختصار ودون التعمق في تفاصيل كل حدث:

أولا: تجميد دستور 1963.

مباشرة عقب انقلاب 19 جوان جمد الرئيس بومدين العمل بالدستور وكل المؤسسات الدستورية المنبثقة عنه وعلى رأسها السلطة التشريعية (المجلس الشعبي الوطني)وبذلك أصبح المجلس الوطني للثورة مصدر كل سلطة في البلاد ومن هنا كانت اول نقطة في الحكم الدكتاتوري الذي عرفته الجزائر واستمر تعطيل العمل بالدستور وكل المؤسسات التمثيلية للشعب الي غاية 1976 وذلك عند صياغة نظام السياسي الجزائري من هنا بدأت مرحلة الحكم الفردي لبومدين في قيادة الدولة معتمدا على المجلس الوطني للثورة كمؤسسة سيادية وحيدة[2].

ثانيا: الحكومة

خلال الفترة من 1965 إلى 1978 عرفت الجزائر توالي 03 حكومات، ودون الخوض في تفاصيل هذه الحكومات ووزرائها وطرق التعيين والعزل، التي كانت إجمالا في يد بومدين لوحده، نشير هنا إلى ملاحظة بسيطة وخطيرة في نفس الوقت انه وفي الحكومات الثلاث

[1]- محمد العربي الزبيري :حزب جبهة التحرير الوطني من الشرف الي العلف، المصدر السابق، ص 117

[2]- سعيد بوشعير: النظام السياسي الجزائري، ط1، دار الهدى، الجزائر، 1993 ، ص 67

احتفظ الرئيس هواري بومدين بحقيبة الدفاع إضافة الي رئاسة الوزراء ورئيس الجمهورية وهذا اكبر دليل على الفردية في الحكم [1]مع وزير ثابت وحيد وهو عبد العزيز بوتفليقة الذي احتفظ بالخارجية

ثالثا: جبهة التحرير الوطني

ومع ما يمثله حزب جبهة التحرير الوطني من رمزية تاريخية ومكانة عالية لدا الشعب ومع أنه كان ظاهريا مستفيد من مرحلة هواري بومدين على اعتبار انه الحزب الوحيد في الساحة السياسية ومع اعتماد الرئيس على سياسة الحزب الواحد وقمع أي معارضة ورفض أي تعددية مهما كانت أيضاما أورده الرئيس هواري غداة الانقلاب على بن بله إن من أسباب التصحيح الثوري تغييب الحزب وتهميشه، إلا أن حقيقة الأمر إن الحزب وخصوصا في المرحلة الأولى من حكم بومدين إلى غاية صدور ميثاق 1976 عانى من التهميش ولم تكن له أي أهمية وكان يعتمد عليه فقط شكليا، وتنحصر مهامه ودوره في إعداد القوائم الانتخابية والتوعية والدعم الشعبي دون أي دور حقيقي [2]

أما بعد ميثاق 1976 والذي أعاد الحياة نوعا ما للحزب العتيد وذلك لعدة أسباب أهمها رغبة الرئيس في زيادة التمثيل الشعبي وأسباب أخرى[3] وبدأ الحزب من جديد وفعلت أجهزته ونجح في ربط علاقات مع الجماهير وتبني توجهات متوافقة من المنظمات الجماهيرية والتي كانت السبب في تنشيط الحياة السياسية للجزائر خلال فترة ما بعد ميثاق 1976[4] وان كانت هذه الإعادة فقط نضريه ولم ترق لمستوى التمثيل الحقيق والمكانة اللائقة إلا أنها أعادت الروح لجسد الحزب ولو ظاهريا

---

[1] عمر بيده، الطيب يحياوي :الصراع السياسي بين القادة الثوريين بعد الاستقلال احمد بن بله وهواري بومدين أنموذجا، مذكرة ماستر تاريخ معاصر، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أدرار ،(2019–2020)، ص 62

[2]– رابح لونيسي :رؤساء الجزائر...، المرجع السابق ، ص210

[3]– منهل سعدي : الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين(1965–1978) مذكرة ماستر تاريخ معاصر ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2013–2014) ، ص 45

[4]– إبراهيم لونيسي :**حزب** جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين الي الرئيس الشاذلي بن جديد، دار هومه،الجزائر ، 2012،ص13

رابعا: الميثاق الوطني

يمثل الميثاق الوثيقة الأساسية في إيديولوجية الأمة والأرضية التي تبني عليها كل توجهات الدولة، ومع حالة التجميد التي طالت أيضا ميثاق 1963 وبسبب متطلبات المرحلة كان من الضروري إيجاد بديل له وهو ميثاق 1976 ولقد عرفت صياغة هذا الميثاق مرحلتين الأولى المسودة والتي عرضت على الشعب للمناقشة والإثراء والثانية النهائية والتي صادق عليها الشعب عبر استفتاء ومن هنا شهدت الجزائر نقلة نحو الديمقراطية والمشاركة الشعبية والذي قبله الشعب في استفتاء 27 جوان 1978 إلا أن النص الأساسي لم يطرأ عليه أي تغيير ولم تدخل عليه تعديلات جوهرية أو ذات قيمة بل كان موجه لخدمة السلطة الموجودة وللإبقاء الأمور على ما هو عليه [1]. إلا ان وجود الميثاق الوطني كوثيقة أرضية للأمة والدولة الجزائرية في حد ذاته يمثل نصرا للشرعية التي كانت غائبة أو مغيبة طيلة أكثر من عشر سنوات من حكم هواري بومدين وتسلط المجلس الوطني للثورة

وكقراءة سريعة للميثاق نجد انه أشار الي نقاط محددة يمكن إجمالها في:

01: منح صلاحيات واسعة للرئيس بومدين.

02: تعزيز مكانة الحزب كإطار جماهيري شعبي

03: الاحتفاظ بالاشتراكية كخيار وهي لا تتنافي أو تبتعد عن الإسلام الذي يمثل دين الدولة

04 :إضافة إلى المحاور الاقتصادية والسياسة الخارجية[2]

وبعد استكمال الميثاق الوطني سعت القيادة السياسية إلى تعويض النصوص والمراسيم التي كانت تسير بها الدولة عبر دسترت الحياة السياسية وذلك عبر إصدار دستور 19 نوفمبر 1976 كمكمل لميثاق الوطني يعد استكمالا لمؤسسات الدولة وأركانها وإضفاء نوع من الشرعية الدستورية خصوصا بعد غياب تام لها منذ 1965 والذي يؤكد أيضا على أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد وان ووحديه الترشح للانتخابات الرئاسية القادمة [3].

---

[1]- بن جامين ستورا :المصدر السابق، ص 56.

[2]- رابح لونيسي :رؤساء الجزائر...، المرجع السابق،ص196.

[3] _منهل سعدي : المرجع السابق، ص56.

المطلب الثالث: رأي المؤرخ محمد العرب الزبيري في الأوضاع السياسية خلال فترة هواري بومدين

إن الخوض في أراء محمد العربي الزبيري السياسية خصوصا وفي فترة الرئيس هواري بومدين يجب أن يكون حذرا ودقيقا وذلك لان مؤرخنا أولا يأخذ الإحداث دوما على تفسيرات وتحليلات خاصة جدا من خلال تعامله معها وما عايشه من خلال مرجعية ثابتة وهي الحزب ودوره وأهميته والحالة التي يعيشها، ثانيا دقيق ومركز جدا لان تحليل الزبيري للإحداث يعطي لكل موقف أهميته ويخصه بتفسيرات وتأويلات حسب الزمان والمكان، وإذا أضفنا انه كان معايشا لأغلب الإحداث بحكمه قربه منها هنا ندرك مدا خصوصية وجهة نظر الزبيري السياسي .وهنا استوقفتني عبارة تحمل أكثر من معني أوردها الباحث والمؤرخ محمد الأمين بلغيث عندما قال في وصف الزبيري انه مؤرخ وباحث أكاديمي مميز سرقته منا السياسة[1]، هذه القدرة والطريقة للتحليل أسقطها الزبيري على مرحلة الرئيس هواري بومدين بإسهاب كبير وذلك بإفراد أجزاء كبيرة من مؤلفاته لهذه الفترة التي كانت دوما من أولى اهتماماته وهنا ينتقد الزبيري مرحلة هواري بومدين بناء على حالتين أو سياستين :

أولا: حالة جبهة التحرير الوطني:

في معظم كتابات الزبيري التي بين أيدينا والتي تشمل فترة الرئيس بومدين كانت الحالة التي وصل إليها الحزب نقطة توقف، ومن عدة جوانب كون الحزب وخصوصا المرحلة الأولى (1965الى1976) تعرض إلى أبشع أنواع التهميش والإقصاء ولجميع كوادره وإطاراته وكذلك جمدت كل المؤسسات السياسية الوطنية المنبثقة أساسا من الحزب بل وصل الأمر إلى محاربة الحزب علنا والسعي الي إقصائه تماما وهنا يذكر الزبيري وزير الداخلية محمد مدغري[2] الذي قاله صراحة(انه لن يهدأ له بال حتى ينهي جبهة التحرير الوطني) [3]أو

---

[1] – انس مباركي: المرجع السابق ،ص 64.

[2] أحمد مدغري :من مواليد 23 جويلية1934 بسعيدة، التحق بالثورة في الولاية الخامسة برتبة رائد، بعد الاستقلال عين واليا على تلمسان(ثم وزير الداخلية، دخل في خلافات مع بن بله فاستقال من منصبه شارك في انقلاب 19 جوان 1965،وأصبح عضو في مجلس الثورة ووزير للداخلية، في حكومتين لبومدين يعتبر مهندس الإدارة الجزائرية ومن مؤسسي المدرسة العليا للإدارة عرف عنه الصرامة والانضباط توفي يوم 10 ديسمبر 1974 في ظروف غامضة . انظر منهل سعدي : المرجع السابق، ص31.

[3] محمد العربي الزبيري : جبهة التحرير الوطني من الشرف الي العلف ، المصدر السابق، ص 78

تصريحات بومدين قبل 1974 (أن مجموعة من الجنود فضل بكثير من قسمات الحزب)[1] وهنا يبرز الزبيري صراعا كبيرا بين الإدارة والتي تمثل السلطة وبين الحزب الذي يمثل القواعد الجماهيرية العريضة وطبعا كانت الغلبة للإدارة على حساب الحزب رغم كل المحاولات للتقليل من الفراغ ويضيف الزبيري إن سبب هذا الصراع هو عدم وجود أفكار وإيديولوجيات محدده للأعضاء مجلس الثورة وهو ما ولد عندهم نوعا من عدم قبول أفكار جبهة التحرير الوطني المستمدة من بيان أول نوفمبر ووثيقة الصومام

كل هذا التهميش كان لصالح المجلس الوطني للثورة والمؤسسة العسكرية الحاكمة والتي استولت على كل الصلاحيات والسلطات، ورغم ضيق وتقلص عدد أعضاء المجلس تدريجيا كما سبق الذكر إلا أنه بقي صاحب السلطة العليا في الجزائر خلال تلك الفترة، وهذا ما منع الجزائر خلال تلك الفترة من تكوين إيديولوجية واضحة[2]وعاث أعضاؤه فسادا في دواليب الحكم ومع عدم إيمانهم بالفكرة الحزبية خلق نوعا من الفوضى والعشوائية في التسيير والضبابية التامة في الرؤية المستقبلية للبلاد والتي كان من المفروض أن تبني داخل أسوار الحزب واعتمادا على أفكاره وإيديولوجيات[3]

يوضح الزبيري وفي جل كتاباته أنه ومع مرور الوقت من القطيعة بين مجلس الثورة والحزب في إطار صراع الأفكار والتوجهات وصراع السلطة والحكم. منذ هذا التاريخ حاول الرئيس هواري بومدين منذ منتصف 1974 تغيرت تصوراته وأفكاره من الحزب والعودة به وأعضائه إلى مكانته اللازمة في قيادة البلاد والخروج من حالة الفوضى واللا إيديولوجية واضحة ويتجلى ذلك خلال خطاباته في تلك الفترة وما تضمنه ميثاق 1976 والذي اعتبر الحزب التشكيل القادر على قيادة البلاد.

لكن هذه الرغبة وهذا الفكر الجديد للرئيس لم يكن نفسه عند باقي أعضاء مجلس الثورة أو الحكومة ولم يكن لهم نفس الإيمان، وهذا ما جعل الميثاق الوطني رغم أهميته وما حمله

---

[1]: الزبيري :جبهة التحرير الوطني المعتدي عليها...، المصدر السابق، ص70.

[2]– الزبيري :تاريخ الجزائر المعاصر، ج4،دار الحكمة، الجزائر، 2014،ص178.

[3]– الزبيري:المؤامرة الكبرى....، المصدر السابق، ص 69.

من أفكار يأخذ مكانه إلى الرف ليعتليه الغبار وبقيت الإدارة صاحبة القرار والسلطة باسم الحزب والجيش والشعب [1]

ثانيا:حالة التفرد بالسلطة

يؤكد الزبيري أن من أهم انعكاسات انقلاب 19 جوان 1965 والتي استمرت طيلة فترة حكم بومدين بل وطبعت وميزت هذه الفترة هو التفرد بالسلطة من الرئيس أولا ومن محيطه ثانيا وما يؤكده الزبيري أن هذه الصفة متلازمة مع كل نظام عسكري انقلابي، ومع أن السلطة حاولت مرارا إضفاء نوع من الديمقراطية ظاهريا يعتمد على تعدد السلطات أحيانا كثيرة إلا أن مجلس الثورة استولى على كل صلاحيات السلطات وأصبح يمثل السلطتين التنفيذية والتشريعية خصوصا مع غياب الدستور والبرلمان والميثاق وسيطرته على الحكومة تحت شعار فرض سلطة الدولة وإيقاف الفوضى والتطهير [2].

وتماشيا مع هذه السياسة تم توقيف كل المؤسسات والمواثيق شأنه شأن كل نظام انقلابي في العالم يقوده عسكريون هدفهم المكاسب والمناصب لا غير، وهو عكس المبررات التي جاء على أساسها بومدين والتي ذكرت سابقا وكدليل إضافي على عسكرية السلطة تشكيلة المجلس المكونة من أغلبية ساحقة من العسكريين غير المقتنعين أو المؤمنين أصلا بفكرة الديمقراطية، وهنا يورد الزبيري نصا صريحا واصفا الوضع "هكذا، وبدل من أن يكون ما وقع في 19 جوان 1965تصحيحا ثوريا، فأنه فتح الأبواب أمام أبشع أنواع الدكتاتوريات التي ستنتهي بوأد الثورة، جاء على اثر انقلاب عسكري إضراره قاتله تواصلت مدة ثلاث عشر عاما "[3] ومن هنا يجد الزبيري أنه لا فرق بين نظام بن بله ونظام بومدين فكلاهما انقلابي وغير شرعي

وتأييدا لطرح الزبيري السياسي نجد عددا من المؤرخين والسياسيين وصناع التاريخ في تلك المرحلة أكدوا ما جاء به الزبيري ووصفوا بومدين انه جاء للسلطة بالقوة واحتفظ بها بالقوة أيضا ومنهم الرئيس أحمد بن بله الذي قال "لقد اختطفني بومدين من بيتي ثم وضعني

---

[1]- الزبيري :جبهة التحرير الوطني المعتدى عليها، المصدر السابق، ص42.

[2]- الزبيري : جبهة التحرير الوطني من العلف الي التلف ، المصدر السابق، ص 196- 197.

[3]- الزبيري : جبهة التحرير الوطني من الشرف ...، المصدر السابق، ص79.

في عزلة لسنوات .... لم يكن يريد شريكا في الحكم، كان يريد السلطة كلها " [1]، وينظم أيضا محمد الطاهر الزبيري رفيق الأمس منفذ انقلاب بن بله أداة بومدين الذي يصف بومدين فيقول "أقنعني بومدين بأن بن بله يسير نحو التفرد بالسلطة، لكن بعد الانقلاب أدركت أنه هو من يريد التفرد بها فعارضته فاتهمني بالخيانة "[2]، ومن أراء المؤرخين السياسيين نورد رأي محمد حربي "ما يسمي بالتصحيح الثوري كان جوهره إعادة ترتيب للسلطة لصالح النخبة العسكرية وعلى رأسها هواري بومدين الذي بنى سلطة فردية لا تقبل المعارضة "[3]

ومن باب الإنصاف والحقيقة التاريخية إننا نصادف تناقضا واضحا لهواري بومدين ونفتح سؤالا مهما جدا هل كان بومدين دكتاتوريا فعلا مثلما ذهب إليه بعض المؤرخين والسياسيين؟ وهل كان بومدين يتعمد السلطة ويحب التفرد بها؟ أم ربما هو الوضع والظروف من حتمت على الرجل الالتزام بما فعله؟ يقول بومدين في خطاب له بتاريخ 27 فيفري 1967 "يجب ان لا تكون القيادة فردية، لأنه لا يوجد هناك أي فرد أو زعيم يعود إليه الفضل في تحرير هذا الوطن، لقد رأينا أسماء لامعة، ومن يسمونهم بالزعماء قد فشلوا عندما انحرفوا، لأن الشعب رفضهم ونبذهم لما أصبحوا يقولون إنا بدل نحن "[4]

---

[1]–أحمد منصور : مقابلة مع احمد بن بله، المصدر السابق .

[2]–محمد الطاهر الزبيري : المصدر السابق ، ص 201 .

[3]–محمد حربي :جبهة التحرير الوطني عقيدة ونظام، ترجمة عبد القادر فارس، دار قرطبة للنشر، الجزائر، 1990،ص211.

[4]–سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد 1932–1978، ط1، قصر الكتاب، البليدة، ص 109.

المبحث الثاني: القراءة السياسية للزبيري في السياسة الاقتصادية .في عهد بومدين .

ورثت الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي، اقتصادا طبع عليه التخلف الشديد انعكست آثاره على مختلف النشاطات الإنتاجية في البلاد، تركت الجزائر في حالة تخلف اقتصادي واجتماعي وذلك بقصد ربط الجزائر بالاقتصاد الفرنسي وإبقائها سوقا لتصريف البضائع الفرنسية، ومصدر إمداد لصناعات فرنسا بالحاميات المعدنية، واليد العاملة الرخيصة [1]، ما جعل الحكومة الجزائرية تعاني بعد الاستقلال من مشاكل اقتصادية كبيرة دفعتها إلى إحداث تحولات عميقة في البنايات الاقتصادية للبلاد، حيث عملت الحكومة الجزائرية على وضع سياسة اقتصادية تنموية شاملة تهدف إلى تخليص البلاد من التبعية والتخلف وفي نفس الوقت تقوم ببناء واقتصاد الدولة الجزائرية . [2]

ورأس هذه السياسة الاقتصادية هي الثورة الزراعية والصناعية، اللّتان كان لهما دور بارز في التحولات الاقتصادية في الدولة الجزائرية. فقد أعلن بومدين على ميثاق الثورة الزراعية ومراحلها في 08 نوفمبر 1971،حيث تهدف هذه السياسة إلى معالجة الوضع الهيكلي العام للقطاع الزراعي بالجزائر،[3]ويهتم برنامج الثورة الزراعية بدمج الزراعة في القطاع الواحد المنسجم في وحداته وضمان ترقيته ككتلة واحدة، يقوم على مبدأ "الأرض لمن يفلحها "[4]، فبالرغم من أن المشروع الوطني للتنمية انطلق منذ 1967 إلا ان الإصلاح الزراعي. كما ذكرنا بدأ العمل به إلافي سنة 1971[5] وهنا نذكر خطاب الرئيس بومدين بتاريخ 25 ماي 1971 "قضية الثورة الزراعية هي في الواقع مطلب تاريخي وليس هناك ثورة في العالم تعد ثورة حقيقية لم تجعل هدفها الأول الإصلاح الزراعي "[6]فالأسباب الرئيسية حول إصدار الدولة لهذا القانون هو التوزيع غير المتساوي للأراضي الزراعية بالإضافة إلى ظروف استغلال هذه الأراضي لأن هناك العديد من الملاك لا يستغلون أراضيهم بأنفسهم

[1]_عائدة ساكر: التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر في فترة الرئيس هواري بومدين، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، قسم التاريخ ، جامعة محمد خيضر بسكرة (2016–2017)، ص 46.

[2]_نفسه ص 47.

[3]_بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر ، ج3، دار المعرفة، الجزائر 2006 ، ص 105.

[4]_ساكر : المرجع نفسه ص .46

[5]_نفسه ص 87.

[6]_ سعد بن البشير العمامرة : الرئيس بومدين، المرجع السابق، ص128.

وغير مهتمين بتحسين الإنتاج الزراعي، في حين أن المستغلين الفعلين للأرض لا يجدون أي فائدة في مضاعفة عملهم أو قيامهم باستثمارات طالما ليس لهم ضمان يمكنه من الاستفادة من ثمرات جهدهم، كل هذه الأسباب حتمت على القيادة السياسية ضرورة إدخال إصلاحات تساعد على تجاوز هذه الوضعية في المجال الزراعي،[1] فجاءت الثورة الزراعية في إعادة توزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج ومنها الأرض على الفلاحين وإدماجهم في مجهود تنمية البلاد وتحسين ظروفهم ومعيشتهم، بالإضافة إلى تحديد وضبط الأنظمة الأساسية للملكية العقارية على أن يشارك الفلاحون في اختيار شكل التنظيم الأكثر ملائمة وذكر الرئيس بومدين في خطاب 26 أكتوبر 1970 "لقد حاولنا تفسير الثورة الزراعية بمعني بسيط وقلنا ان الهدف البعيد وهو رفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسكان الأرياف ...وقلنا انه لا يمكننا تحقيق ثورة في المدن ونتجاهل الأرياف "[2]، وعلى الصعيد الميداني جرى تطبيق إجراءات الثورة الزراعية على المستوى الوطني عبر 03 مراحل أساسية-:

فالمرحلة الأولى التي انطلقت في 1جانفي1972، تم فيها الاهتمام بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية المنشأ لهذا الغرض وفي الأراضي التي تم توزيعها فيما بعد في شكل تعاونيات للثورة الزراعية الإنتاجية.[3]

بينما انطلقت المرحلة الثانية بتاريخ 16 جوان 1973، وقد كان الاهتمام فيها منصبا على تحديد الملكيات الخاصة والمقدرة بمليون هكتار وتأميم الكبيرة منها لتوزيعها على المستفيدين الجدد الى جانب تأميم الملكيات المتغيبين وضمها الى الصندوق الثورة الزراعية

أما المرحلة الثالثة، فكانت في جانفي 1975 وتتميز باجتماع لرئيس هواري بومدين في إطار تغيير وتطوير الشعوب حيث تعمل الثورة الزراعية الى استصلاح مساحة الأراضي الرعوية بصفة مستمرة وبناء قرى رعوية التي تساهم في الترقية الاجتماعية الفعلية.

---

[1]_منهل سعدي: الأوضاع الاقتصادية والسياسية للجزائر في عهد بومدين1965 1978 ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2013.20014) ،ص 88.

[2]_ سعد بن البشير العمامرة:لرئيس بومدين، المرجع السابق ، ص 128

[3]_ هبول محمد، :" السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، (2019_2020)، ص 52.

من خلال الثورة الزراعة قامت الحكومة بتخصيص أراضي للفلاحين الذين لا يملكون أرضي زراعية وتجهيزهم بالوسائل اللازمة للزراعة، حيث هدفت الى تحسين الظروف المعيشية[1]،فنجحت الثورة الزراعية في إلغاء جميع إشكال استغلال الإنسان للإنسان في أي شكل كان من خلال تصفية أيضا الملكيات الغائبة، ما جعلها تفتح أفاقا واسعة للتطور وتغيير اهتمام الفلاح الجزائري، فالأرض التي كان يعمل بها كأجير هو اليوم سيدها.[2]

ضمن سياسات الرئيس هواري بومدين الاقتصادية تعد الثورة الصناعية من أولويات هذه السياسة الاقتصادية من حيث اعتبرها أساس الكلية على البلاد، فوجب عليه وضع ثلاثة مخططات كبرى والمتمثلة في المخطط الثلاثي (1917–1969) والمخطط الرباعي الأول(19973–1976) والمخطط الرباعي الثاني (1974–1977)[3]

كل هذه المخططات الثلاثة ركزت على الصناعة الثقيلة وفي الحديد الصلب والصناعة الميكانيكية والكيميائية هذه الصناعات التي بدورها ستجر الى صناعات أخرى فمثالاً بدل ببيع البترول أو الحديد كمواد خام وبأسعار بخسة. يتم تحويلها محليا، إلى مواد خام صالحة للاستعمال، فصناعة الحديد والصلب ستؤدي إلى صناعة الآلات والعربات، هذه الإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية والتي تم اعتماد هالحل المشاكل الاقتصادية في العديد من الدول وفق أهداف البناء الاشتراكي[4] ووفق هذه السياسة سعت الدولة الى سياسة التأميم مثل تأميم المناجم في ماي 1966 وتأميم بنك الجزائر عام 1966 وتأميم49 شركة للمحروقات سنة 1968م وغيرها[5]، كل هذه التأمينات يضاف إليها تخصيص الدولة اعتمادات مالية ضخمة من عائدات المحروقات التي عرفت انتعاشا لافتا تهدف في الأساس الي بناء قاعدة صناعية تسمح بتوفير الإنتاج وتحسين مستوى معيشة الجماهير

وتقوم هذه السياسة على ثلاثة أبعاد:

---

[1]_ساكر : المرجع السابق ص50

[2] _ منهل سعدي، المرجع السابق ، ص ص 55–56

[3]_ قياش أحمد وسلمي علي والاعجال سعد : الرئيس هواري بومدين خلال كتابات محي الدين عميمور . مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ ، جامعة زيان عاشور، الجلفة ،(2020–2021)، ص41.

[4]_ساكر : المرجع نفسه ص ص 58–59

[5]_قياش وسلمي والاعجال: المرجع نفسه، ص42

1. سياسة التحرر الاقتصادي

2. تجديد الطاقات واستثمار الثروات

3. التضامن مع دول العالم الثالث وتأميم الثروات الوطنية[1]

فسعت الثورة الصناعية إلى تمكين البلاد من أسباب العلم والتكنولوجيا لأنها منطلق أساسي لعملية تحسين الإنتاج بالإضافة إلى تكوين العمال من جهة وتمكينهم من التكيف مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة وضمان مشاركتهم بفعالية في تسيير لدفع الثورة الصناعية الى الإمام، فكما ورد في ميثاق الوطني سنة 1976، إن الثورة الصناعية تهدف إلى إزالة الدراسات الاقتصادية الاستعمارية التي تبقي على بلدان العالم الثالث مصدرة للمواد الخام، ومستوردة للمنتجات المصنعة، معتبرة هذا هو الاستعمار الجديد.[2]

وعند تجسيد هذه الثورة على أرض الواقع نلاحظ أن نتائجها تتمثل في الاهتمام بجميع الصناعات الثقيلة والخفيفة وإدماج الزراعة في الصناعة فالثانية توفر التقنيات والمعدات والأسمدة التي تساعد على زيادة الإنتاجية كما توفر المواد الأولية التي تدخل في الصناعات التحويلية المختلفة، ثم قطاع مواد البناء إلى جانب تشييد صناعة التجهيزات وصناعة المواد الأولية الضرورية، وبالإضافة الى هذه النتائج ظهرت في عهد بومدين عدة شركات عملاقة تهتم بالصناعات الأساسية أهمها سوناطراك شركة الصناعات الحديدية والسوناكوم أي شركة الصناعات المكانيكية والسونيليك أي أجهزة الكهربائية والالكترونية.[3] كل هذه الصناعات كانت محاولة من الرئيس هواري بومدين لبناء بنية اقتصادية قوية ومتطورة تنقل الجزائر الى مرحلة أعلى لكي تواكب التطور العالمي.[4]

ومن أجل دعم التحرير الاقتصادي للجزائر ركزت الدولة على ضمان الاستقلال المالي من خلال تأمين الشغل واستمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية أي قدرة الدولة على تمويل مشاريعها الإنمائية بمواردها الخاصة، حيث قامت بإنشاء بنوك وطنية تقوم بتمويل النشاط

---

[1]_اليامن بن سعد:: محاضرة بعنوان تاريخ الجزائر السياسى، ، قسم العلوم السياسية ،جامعة قالمة، 2022 /2023، ص 48.

[2]_ساكر : المرجع السابق ص69.

3_ نفسه: ص 70.

4_ نفسه: ص 77.

الاقتصادي وتخفف العبء على البنك المركزي والخزينة العمومية، ففي سنة 1966 قررت الحكومة تأميم شبكة البنوك الأجنبية وإحداث بنوك يكون رأس مالها جزائري100%وكان أول بنك تم إنشاءه هو البنك الوطني الجزائري الذي يعتبر الوسيط لكل المعاملات مع الخارج فضلا عن توليه عملية تامين الخدمات المالية للأشخاص والمجموعات المهنية والمؤسسات الصناعية والزراعية للقطاع الاشتراكي، وفي نفس السنة تم إنشاء القرض الشعبي الجزائري وهو يمول المؤسسات الصناعية والحرفية الصغرى والمتوسطة ويقدم عروض للسياحة والقطاع الفلاحي التعاوني [1]

وفي أول نوفمبر 1967 تمت جزائرية النظام المصرفي والبنكي بإلغاء الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية لاسيما في المعاملات الخارجية.[2]

أما على صعيد سياسة التجارة الداخلية التي تم فيها برمجة العمليات التجارية انطلاقا من أهداف التخطيط ومن أجل الاستجابة للاحتياجات المخصصة في مجال استثمارات الإنتاج والاستهلاك من المواد الأولية والسلع الاستهلاكية من مواد غذائية بالإضافة إلى تحسين شروط التموين الخاصة بالبضائع الأساسية والخدمات استيراد البضائع غير الأساسية وكذلك تثبيت الأسعار والأرباح، أضف إلى ذلك تكوين مخزون من الاحتياطي لمجموعة من السلع ذات الضرورة القصوى، هنا ما أدى بالإدارة التجارية إلى إنشاء هياكل جديدة أكثر تكيفا مع الاقتصاد الجزائري، تهدف إلى تأمين حاجيات الشعب وسلامة التموين واستقرار الأسعار، والقضاء على الوسطاء تدريجيا.[3]

على مستوى الصعيد الخارجي أو التجارة الخارجية اتبعت الدولة عدة إجراءات لإعادة تنظيم التجارة الخارجية ووضع سياسة جمركية مطوعة لخدمة هذا الغرض، إذ كان التبادل التجاري الخارجي يتم بشكل كبير مع فرنسا، لذلك سعت الدولة لإتمام استقلالها الاقتصادي بتنويع تعاملها مع الدول الأجنبية، وفي فيفري1968[4]،اتخذت الدولة إجراءات جمركية فيما يخص السلع المستوردة نذكر منها:

[1] _سعدي : المرجع السابق ص97.

[2] _ نفسه ص97.

[3] _ نفسه ص 98.

[4] _نفسه ص97.

- إعفاء معدات التجهيز والمواد الخام والسلع الاستهلاكية التي تلبي الحاجات الأساسية من الرسوم الجمركية.
- فرض رسوم على سلع الاستهلاكية بالدرجة الثانية%58إلى 80%و45%إلى 60% اذا لم تكن منتجا محليا.
- فرض رسوم بنسبة 100%الى 150 %على السلع الفاخرة.

كل هذه الإجراءات أدت الي استمرار مواد الاستهلاك وتعويضها بالإنتاج القومي.

نستنتج ان توجه القيادة السياسية في مجال التنمية اعتمد بالدرجة الأولى على الصناعة وخلق مؤسسات صناعية كبرى ثم بالدرجة الثانية على الثورة الزراعية التي قامت بمساعدة الفلاحين عن طريق التوزيع العادل للأراضي والقضاء على الملكية الفردية وأخيرا على التجارة من خلال تدعيم المنتوج المحلي والحد من الاستيراد[1]

وقد تناول الزبيري من خلال كتاباته السياسة الاقتصادية المتبعة، معلقا على التنمية الزراعية والصناعية التي حدثت في الجزائر وخاصة خلال عهد الرئيس هواري بومدين فيذكر أنه كان واجبا على الثورة عشية نيل الجزائر استقلالها 1962 إن تقطع مع المستعمر الفرنسي كل العلاقات في جميع الميادين وجميع الأصعدة، ثم تجند كل ما لديها من الإمكانيات بشرية ومادية لتعيد النظر في الهياكل الاقتصادية قصد تخليصها من خصائص التبعية والتركيز على تكوين إنسان يكون قادرا على التفاعل مع متطلبات الثورة الشاملة[2]

لكن ظروفا قاهرة لم تسمح بتحقيق ذلك، فمن جهة وهو الأخطر، وقع الانشقاق في صفوف قيادات الثورة مما أدى إلى تسرب كثير من العناصر الانتهازية إلى دواليب الحكم وإبعاد للعديد من الإطارات المخلصة التي برهنت في الوقت المناسب من التزامها بالثورة وإخلاصها لها.[3]

ومن جهة ثانية، استمر العمل الإداري والاقتصادي والتربوي والثقافي والاجتماعي من طاقم أغلبه من رجال أعدهم الاستعمار للقيام بمهام أخرى حددها الجنرال " ديغول"[4]عندما

---

[1]_سعدي : المرجع السابق ص 98.

[2]._الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر، ج4،المصدر السابق ، ص 244.

[3]_ الزبيري : المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة ، دار كوكبة العلوم ،الجزائر 2023، ص 147.

4_ الزبيري: التاريخ الجزائر المعاصر، ج4 ، المصدر ص 244.

قال لسوستيل "إنني أخطط لإفراغ الثورة من محتواها بحيث تبقى الجزائر في حالة التبعية لفرنسا حتى بعد خمسين سنة عن الاستقلال.[1]

ومما لا شك أن الدولة الجزائرية بذلت أقصى ما يمكن لتحقيق نهضة اقتصادية شاملة، إذ استوردت المصانع والورشات والمعدات الزراعية على اختلاف أنواعها ووظفت جيوشا من التقنيين الأجانب، لكن هذا كله لم يكن كافيا بل وجب حسب رؤية الزبيري، أن نعمل بما فيه الكفاية على تجسيد الثورة في المجال الثقافي، فالتحرر الثقافي وحده هو الذي يضمن لنا التغلب على الأزمة الاقتصادية مهما كانت حدتها، ذلك أن الثقافة هي من تمكنها من تكوين إنسان يؤمن بوطنه ويعتز بالانتماء إليه لأنه سوف يسير المنشآت التي ننجزها وهو الذي سوف يصون المكتسبات التي نحققها، بالإضافة إلى أنه من سيتصدى للهجمات الأجنبية ويحبط أهدافها فمن هذا المنطلق نستطيع القول: أن حل الأزمة الاقتصادية[2]مرهون بمدى قدرتنا على تحقيق التحرر الثقافي الذي يسمح لنا بتكوين إنسان خالص من الحقد وبوضع نمط الحياة ينطلق من واقع الجماهير الشعبية ومن تراثها الحضاري.[3]

ويرجع الزبيري نجاح النهضة الاقتصادية في الجزائر الي ضرورة التكوين الأيديولوجي للإنسان باعتباره قطعة أساسية في حقل البناء الواسع، وهذا لا يعني حشو الأدمغة بالشعارات النظرية كما قد يتصور البعض، ولكن عملية إجمالية ومستمرة تمس كافة الميادين وتساير الإنسان في جميع مراحل حياته، هذا التكوين الأيديولوجي هو الذي يسمح للإنسان بادراك الواقع الذي يعيش فيه وبمعرفة المحيط الذي يتطور فيهمن اجل التغيير نحو الأفضل بواسطة ما لديه من قدرات وإمكانيات.[4]

ولا يكون التكوين الأيديولوجي فاعلا إلا عندما يتمكن من تحريك الإنسان بكيفية واعية وتلقائية في الاتجاه المطلوب لأن الوعي والتلقائية شرطان أساسيات لنجاح العمل في جميع

---

[1]_ الزبيري : المؤامرة الكبرى، المصدر السابق ص147.

[2]_ الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ج4 ، المصدر السابق ، ص 244

[3]_نفسه : ص 245.

[4]_نفسه: ص ص255-256.

الميادين، ولا يمكن إرغام الإنسان على القيام بالشيء الإيجابي إذا لم تستيقظ في داخله ذلك القوة الكامنة التي تدفعه نحو الشعور بالواجب والقيام به.[1]

ومرد عدم نجاح النهضة الاقتصادية الشاملة غداة استقلال الجزائر بما في ذلك الثورة الزراعية والثروة الصناعية بحسب الزبير، يعود إلى التكوين الأيديولوجي للإنسان وهذا بالرغم من بناء الدولة الجزائرية للمدارس والثانويات والمعاهد والجامعات والذي يعتبر جهدا جباراً يشعر بكثير من الاعتزاز، لكن ذلك الشعور سرعان ما يختفي عندما نتوقف عن النتائج المتحصل عليها ونتأمل ماليا بعيدين عن الذاتية والعاطفة [2]فالبرامج التربوية الممتعة فمؤسساتنا التعليمية منذ استرجاع السيادة الوطنية وطيلة عقدين كاملين لم تكن مستوحاة من أيديولوجية "حزب جبهة التحرير الوطني "بل أن قوات خفيه قد ظلت تمنع بعض المواد الأساسية من دخول المدرسة الجزائرية على سبيل المثال، فان التاريخ الوطني وتاريخ ثورة نوفمبر خاصة ومادتي التربية السياسية والتكوين الإيديولوجي كلها لم تكن تعلم لا من قريب ولا من بعيد، فغياب التكوين الإيديولوجي للمواطن الجزائري كان وراء فشل النهضة الاقتصادية للجزائر غداة نيلها الاستقلال.[3]

[1]_ الزبيري : المؤامرة الكبرى ،المصدر السابق، ص 160.

[2]_ ، نفسه ، ص160

[3] الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ج 4، المصدر السابق، ص.161

المبحث الثالث: السياسة الخارجية في فترة بومدين

المطلب الأول: الجزائر والتكتلات الدولية

إن السياسة الدولية أو ما يعرف عموما بالدبلوماسية الدولية تعد واحدة من أسس السيادة الوطنية لأي دولة والتي تعمل جاهدة على استرجاعها. أولا، ثم الحفاظ عليها كمكتسب سيادي، ثانيا، والدبلوماسية هي أسلوب تختاره الدولة للاتصال والتفاوض لتحقيق أهداف خارجية [1]ومن خلال هذا التعريف البسيط نجد أولا صفة الاختيار وهذا مرتبط بوجود الدولة وعدم وقوعها تحت السيطرة والاحتلال ثانيا أي إن العلاقات الدولية تشترط صفة الدولة كاملة الأركان وهذا ما حققته الجزائر بعد الاستقلال. ثالثا، الدبلوماسية تعمل على تحقيق أهداف الدولة الخارجية الواضحة والتي عليها تقوم سياستها الخارجية. ومن هنا نجد إن لكل دولة ذات سيادة مبادئ ومرتكزات ثابتة وواضحة، وهذا ما تجلى بوضوح خلال عهد الرئيس هواري بومدين ووزير خارجيته الثابت في حكوماته عبد العزيز بوتفليقة اللذان أسسا للدبلوماسية الجزائرية ووضعا مبادئها والمتمثل في:

- عدم الانحياز ويعني التزام الدولة الحياد التام وعدم الانضمام لأي من المعسكرين الشرقي أو الغربي
- مناصرة القضايا العادلة وقضايا التحرر وتصفية الاستعمار وعلى راسها القضية الفلسطينية
- الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الأمور الداخلية للدول وعدم قبول التدخل الأجنبي واحترام القوانين والمواثيق الدولية والالتزام بها [2]

ومن هذه المبادئ والمنطلقات الثلاث بنيت الدبلوماسية الجزائرية وتطورت في عهد بومدين إلى اليوم وعلى أساسها ربطت الجزائر علاقات خارجية إقليمية ودولية ومع دول الجوار خصوصا مع حداثة الاستقلال ومن هنا كان اهتمام بومدين بالسياسة الخارجية من باب إثبات الذات دوليا وعلى الصعيد الإقليمي كدولة فتية في الساحة الدولية، وكذا سعيا لإكسابه شعبية داخلية وهذا ما تحقق من خلال مواقفه الدولية لعديد القضايا والإحداث.

---

[1]-قلواز فاطمة الزهراء :**النشاط الدبلوماسي في فترة حكم هو اري بومدين (1965-1978)**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 1،الجزائر جويلية 2016 ، ص 196.

[2] نفسه: ص 209.

أولا: علاقات الجزائر الدولية

مما لا شك فيه ان الخيارات الداخلية للدولة تنعكس تماما في توجيه السياسة الخارجية لها، ومع تبني الجزائر النهج الاشتراكي وإصرارها عليه منذ الاستقلال وتأكيد هذا التوجه من الرئيس بومدين في عدة مناسبات، كان الاتحاد السوفياتي أول شريك للجزائر سواء في القطاع العسكري أو الصحي أو الاقتصادي، وتوطدت هذه العلاقات أكثر خلال الزيارات المتبادلة بين الطرفين خصوصا مع تزايد حدة الحرب الباردة في العالم والصراع بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، إلا أن هذه العلاقات وتبعا لمبدأ الحياد وعدم الانحياز الذي تبنته الجزائر والتزمت به لم تتجاوز أبدا حدود الصديق الوفي وذلك رغم التأكيدات أن الاتحاد السوفيتي حليف حقيقي [1] وعلى هذا النمط تقريبا نسجت الجزائر العلاقات مع باقي دول المعسكر الاشتراكي كالصين وكوبا ويوغسلافيا والتي كانت لها تمثيليات في الجزائر

وبالمقابل وعلى الطرف الأخر كانت العلاقات الجزائرية بالمعسكر الرأسمالي وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح بين ربط علاقات اقتصادية وتجارية جيدة من خلال عقد اتفاقيات تجارية لتوريد البترول والغاز لأمريكا منذ 1969، وبين مراحل قطع العلاقات السياسية خصوصا أثناء دعم أمريكا للكيان الصهيوني في حرب 1967[2] وما ينطبق على أمريكا يمكن أن يصف إجمالا العلاقات الدبلوماسية الجزائرية مع دول أوربا

ثانيا: العلاقات الجزائرية مع فرنسا

لا يمكن أبدا فصل التاريخ عن السياسة كما لا يمكن باي حال من الأحوال نسيان الماضي خصوصا إذا كان قريب وهذا ما حدث بين الجزائر وفرنسا والتي مرت بمرحلة من التوترات والتحفظات المتبادلة ولقد حاول بومدين دوما التأكيد على السيادة الوطنية ودعم حركات التحرر ولقد شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال فترة حكم بومدين حالة من التوتر والتذبذب نتيجة الخيارات السياسية والاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال، كان بومدين يرفض التبعية لفرنسا وسعى إلى بناء دولة ذات سيادة كاملة خصوصا الثروات

[1]-رابح لونيسي: رؤساء الجزائر...، المرجع السابق، ص 236.

[2]-نفسه : ص 237.

الوطنية ويعتبر تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 والتي أكد بومدين أنها ملك للشعب ضربة قوية لمصالح فرنسا في الجزائر، أما سياسيا كانت نبرة بومدين أكثر حدة خصوصا في قضايا الذاكرة ورفض عودة الاقدام السوداء الى الجزائر واللغة العربية وقضية التعريب ودعم اللغة العربية وجرائم الاستعمار وحقوق الجزائريين وملفات سياسية عديدة [1]. وإجمالا أرسى الرئيس بومدين قواعد الندية مع فرنسا ورغم سوء هذه العلاقات وغياب الزيارات رفيعة المستوي إلا أنها لم تقطع وحافظت على الحد الأدنى منها واقتصرت على النواحي الاقتصادية [2]

المطلب الثاني: علاقات الجزائر الإقليمية خلال فترة هواري بومدين

أولا: علاقة الجزائر مع القضية الفلسطينية:

مثلت القضية الفلسطينية صلب العلاقات الجزائرية العربية كما شكلت في ذهن بومدين صلب القضايا الخارجية وذلك لاعتبارات العروبة والإسلام والتحرر، وكان الزعيم بومدين صاحب المقولة الشهيرة "الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة "[3] وتبعا لذلك رفضت الجزائر ولليوم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به، وساندت منظمة التحرير الفلسطينية بكل الوسائل السياسية والعسكرية ووفرت كل الهياكل للعمل بل كانت من الدول السباقة في المشاركة في حرب 1967وارسلت وحدات عسكرية للمشاركة فيها وأرسلت وحدات جزائرية تحت قيادة خالد نزار وكما يصف نزار الجندي المصري انه لم يكن يعوزه الانضباط أو الشجاعة بل تعوزه الإمكانيات وهو ما تحقق من وحدات عسكرية وعتاد وتموين وحسب روايا نزار حققت الوحدات الجزائرية انتصارات جزئية لكنها لم تكن كافية [4]

وفي حقيقة الأمر ولو حللنا الواقع بأكثر موضوعية لوجدنا أنها حرب بين مصر والكيان الصهيوني، لكن غيرة الرئيس بومدين على العروبة والعرب ومكانة فلسطين دفعته

[1] _محي الدين عميمور:أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخري، ط1، دار اقرأ ، بيروت لبنان، 1995، ص 121.

[2] _عائدة ساكر، المرجع السابق ص 61.

[3] –زهرة الجزائر، رؤساء الجزائر (هواري بومدين رئيس الجمهورية 1965–1978)، ط1 ،صونيام للنشر، الجزائر، 2013، ص52.

[4] –خالد نزار، **مذكرات اللواء خالد نزار**، منشورات الشهاب، باتنة الجزائر، 1999، ص 90.

الي تقديم أبنائه وعتاده في حرب لم يكن بأي حال طرف فيها[1]. وللأسف هزم العرب وعرفت هذه الهزيمة بالنكسة ويعقب بومدين بكل حسرة وألم على هذه الهزيمة العربية "سيحكم علينا التاريخ بأننا خونة ومنهزمين وأننا قصرنا في أداء واجبنا إذا ما نحن قبلنا هذه النكسة والهزيمة"[2] وهذه العبارة تحمل كل معاني الألم والخيبة والحسرة والغضب على ما حدث، وهو دليل صادق على مكانة القضية الفلسطينية عند بومدين.

لم تتوقف الجزائر عند هذا الحد بل ساهمت أيضا في حرب أكتوبر 1973 ونفس الأمر بين مصر وسوريا والأردن ضد الكيان الصهيوني وفعلا أرسل بومدين خيرة أبنائه من قوات الى جبهات القتال الى قناة السويس والجولان وغيره من المناطق العربية وخاض الجندي الجزائري نيابة عن عدد كبير من جنود معارك مشرفة وقدم تضحيات وشهداء [3]

وبالمقابل لا يمكن إغفال النشاط الدبلوماسي للجزائر لنصرة القضية الفلسطينية ومن أبرز المساهمات الاعتراف الدولي بفلسطين بمنظمة التحرير الفلسطينية وذلك خلال إشغال دورة الأمم المتحدة سنة 1974 والتي كانت تحت رئاسة الجزائر وهذا ما أكسب فلسطين ومنظمة التحرير وعرفات اعترافا دوليا [4].

كل هذه المساعي لتحرير فلسطين كانت محور العلاقات الجزائرية العربية ولا تخرج عن مبادئ الجزائر في سياستها الخارجية القائمة على دعم حركات التحرر والتي وضع أسسها بومدين، إجمالا يمكن الجزم أن العلاقات الجزائرية العربية كانت جيدة وتتميز بالاحترام خصوصا أن أساسها في تلك المرحلة القومية العربية والتي تهدف التي الوحدة العربية، وبالمقابل كانت التجربة النضالية الجزائرية وثورتها نموذجا لجميع الدول العربية والإسلامية التي دعمتها وساندتها.[5]

---

[1]_ محمد الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 160.

[2]–سعد بن البشير العمامرة، الرئيس الجزائري هواري بومدين والقضية الفلسطينية (67–78) سامي للطباعة، الوادي، الجزائر ،2016،ص14.

[3]–خالد نزار: المصدر السابق ص93.

[4]–قلواز : المرجع السابق، ص206.

[5]_عائدة ساكر: المرجع السابق، ص 32.

ومما كان يردده بومدين حول القضايا العربية ما ذكره في خطاب**05 ماي1970** نؤكد مرة أخرى تضامننا مع الشعوب العربية في كفاحها ضد الاستعمار وضد الصهيونية وضد الامبريالية ...التضامن في الكفاح والتضحيات "و كدليل أيضا أن القضية الفلسطينية كانت في صلب اهتماماته العربية ما ورد في خطاب 04 جويلية 1972 " فإننا إذا أردنا نحن العرب أن نسترجع كرامتنا وأن نساعد الشعب الفلسطيني على استرجاع حقوقه المغتصبة فعلينا أن نكون شاعرين انه ليس أمامنا إلا المعركة والنضال والتضحيات [1] ورغم كل هذه الجهود والتضحيات التي قدمت ورغم قوة العلاقات الجزائرية العربية إلا أن هذا لا ينفي اختلاف الجزائر مع بعض الدول كمصر في عدة أحداث وقضايا

ثانيا: مع دول المغرب العربي

أما مغاربيا فقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة في سبيل تحقيق الوحدة المغاربية وكان أمل الجزائر وبومدين تحقيق وحدة بين دول المغرب العربي رغم الصراع الحدودي مع تونس والمغرب، وخصوصا الأخيرة، التي لم تصادق على معاهدة أفران 1972 لترسيم الحدود، إضافة إلى ذلك استمرت في احتلال الصحراء الغربية بعد انسحاب اسبانيا منها، واستمر السباق نحو التسلح إلى أن بلغ التوتر ذروته مع قطع العلاقات بين البلدين ، إلا أن الرئيس بومدين لم يفقد الأمل حيث صرح في يوم 05 ماي 1969" المغرب العربي لا بد أن يبنى في يوم من الأيام سواء بناه جيلنا أو بنته الأجيال القادمة لان هذه المسالة ليست مسالة عاطفية، رغم التاريخ والدين واللغة والعادات والروابط فالمصلحة بين أبناء المغرب العربي تقتضي أن يتجهوا نحو بناء مستقبله الموحد"[2]

ثالثا: علاقات الجزائر الإقليمية مع افريقيا وأسيا

على الصعيد الإفريقي : بذلت الجزائر جهودا كبيرة لتحرير شعوبها من السيطرة الاستعمارية الاقتصادية من خلال دعوة الدول إلى تأميم ثرواتها والحفاظ على مقدراتها كما سعت إلى تبادل الخبرات الزراعية والصناعية لتطوير القارة أما سياسيا فقد ساندت حركات التحرر ودعت الأمم المتحدة في عدة دورات إلى تطبيق وثيقة حقوق الإنسان وميثاق هيئة

[1]– سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد، المرجع السابق، ص 141.

[2]–نفسه : ص 142 .

الأمم المتحدة المتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها ومن هنا نجد أن الجزائر وقفت مدافعة عن حقوق هذه الدول في التحرر وكانت منظمة الأمم المتحدة الإطار الذي عملت فيه الجزائر[1] كل هذا في أطار مبادئ الخارجية الجزائرية القائم على دعم حركات التحرر عامة وفي إفريقيا خصوصا .

كما كان لها مساهمة واسعة وفعالة في محاربة العنصرية ونظام الأبارتيد في جنوب افريقيا كما حاولت المصالحة بين البيض والسود غير أن هذه التجربة فشلت، ويسجل التاريخ هنا أنه وعند رئاسة الجزائر للدورة التسعة والعشرين من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 قررت تعليق عضوية جنوب إفريقيا بسبب ممارستها للتمييز العنصري واستمر دعم الجزائر لجنوب إفريقيا وكفاح السود ضد التمييز العنصري إلى غاية المصالحة والقضاء نهائيا على نظام الابارتيد[2]

على الصعيد الاسياوي فمن أهم الإحداث الي ميزت فترة هواري بومدين هو المساهمة الفاعلة في حل أزمة الحدود بين إيران والعراق وترسيم الحدود البحرية وعرفت العلاقات بين البلدين توترا كبيرا وتصاعدا للنزاع على كل الأصعدة الى غاية مؤتمر دول عدم الانحياز في الجزائر 1973 والذي تمكن خلاله الرئيس بومدين من فض النزاع مؤقتا من خلال تسوية ودية بين شاه إيران ونائب الرئيس العراقي وكان التوقيع النهائي في 06 مارس 1976خلال مؤتمر الدول المصدرة للنفط وأبيك في الجزائر[3] مع أن الحرب انفجرت لاحقا

أما باقي دول قارة أسيا فكانت العلاقات معها إجمالا حسنة مرتكزة على مبدأين الأول الانفتاح على دول العالم الثالث وخصوصا التي عانت الاستعمار والثانية التضامن مع حركات التحرر الأسيوية ورفض الهيمنة سواء الأمريكية أو السوفيتية كل هذا في إطار حركة عدم الانحياز

رابعا: علاقة الجزائر مع حركة عدم الانحياز

تأسست حركة عدم الانحياز على مبدأ تحرير الشعوب المستضعفة والمضطهدة والتزام الحياد في ضل الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وهو واحد من أهم مبادئ السياسة

[1]يحي بوعزيز:تاريخ الجزائر المعاصر 1962 – 1988، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989،ص 230.

[2]–قلواز: المرجع السابق، ص 207.

[3]–نفسه ص 208.

الخارجية الجزائرية، وكان الرئيس هواري بومدين يرى أن التعاون بين المستعمرات السابقة سيكون مميزا ومثمرا في إطار حركة عدم الانحياز لذلك استضافة الجزائر المؤتمر الرابع للمنظمة بين 05 الى09 سبتمبر 1973، وكان المؤتمر ناجحا نظرا لحجم التمثيل للدول الحاضرة، وكذلك المخرجات التي انتهى عليها ومن أهمها الدعوة الصريحة الى إعادة النظر في النظام العالمي وذلك من ناحية اقتصادية خصوصا تزامنا مع تأميم الموارد الطبيعية للدول المستعمرة [1] من الواجب هنا إبراز وجهة نظر بومدين في الحركة حسبما قاله في أفريل 1973 "إن المهام الملقاة على دول عدم الانحياز تتمثل حسب رأينا في ضمان استقلالنا الوطني، وتحقيق تنميتها لاستكمال هذا الاستقلال وتعزيزه، ومناصرة حركات تحرر الشعوب، ومصارعة الصهيونية، والتمييز العنصري، وسائر أصناف التدخلات الأجنبية "[2]

إجمالا حاول الرئيس هواري بومدين من خلال سياسته الخارجية البحث عن موطئ قدم على الساحة الدولية، على اعتبارها واحدة من أسس السيادة لدولة طحنت لأكثر من قرن وثلث ولم يكن من السهل أبدا وفي ظل التغيرات والإحداث الدولية الطارئة في العالم والصراع المحمومين المعسكرين ان تطل الجزائر برأسها في هذا الوسط، مع عدم إغفال التربص الفرنسي بكل ما هو جزائري والذي يمثل احد العقبات التي واجهت السياسة الخارجية الجزائرية في فترة بومدين ولا أدل على مبادئ الجزائر من عبارات الرئيس خلال احد خطاباته حيث قال في 01 سبتمبر 1970" ن من مبادئنا الرئيسية تأييد القضايا العادلة في العالم، وفاء منا لماضينا وللتضحيات الجسيمة التي قدمها شعبنا إثناء نضاله المسلح عبر قرن كامل ... وإيمانا منا أن قضية الحرية والعدالة واحدة لا تتجزأ"[3]

المطلب الثالث: رأي الزبيري في العلاقات الخارجية للجزائر في فترة بومدين

يرى المؤرخ الزبيري أن الجزائر فشلت في بناء مؤسسات ديمقراطية دستورية بعد الاستقلال، هذا الفشل سبب أزمة داخلية وهو ما تناولناه من مشاكل سياسية وعسكرية وأزمة شرعية مما سبب خلل مؤسساتي وغياب ثقة بين السلطة والشعب، هذه الإشكالية لم تقتصر على الشأن الداخلي بل انعكست على العلاقات الخارجية والدبلوماسية والتي وبرغم السمعة

[1]- زهرة الجزائر، رؤساء الجزائر...، المرجع السابق، ص 59.

[2]_ سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين...، المرجع السابق، ص .152

[3]- نفسه: ص147.

الطيبة دوليا بسبب الطبيعة الثورية للبلاد وأصداء الاستقلال وتأثيرات النضال على المستويين الإقليمي والدولي والذي كان من الممكن أن تعطي لها مكانه أكبر إلا أنها تراجعت الى موقع الانعزال والانغلاق، خصوصا مع تبني اشتراكية انعزالية من جهة والفردية في السلطة من جهة أخرى، والتي استمرت طيلة فترة بومدين، معتبرا أن هذا التوجه عطل الإمكانيات التي كانت ستمكن الجزائر من لعب دور أهم في محيطها الإقليمي (إفريقيا والعالم العربي خاصة)وذلك كما أشرنا الى مكانة الجزائر النضالية في المحافل الدولية [1]

ويربط الزبيري هذا التراجع الى عاملين وهو سياسة الانعزالية الاشتراكية التي تبنتها الجزائر خلال فترة بومدين خصوصا وذلك حفاظ على المقومات الوطنية وهو تصور خطأ ثانيا غياب مشروع دبلوماسي واضح ذو أهداف طموحة خصوصا مع اعتماد مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول وعدم قبول أي تدخل، وبالتالي يؤكد أن التأثير السياسي الداخلي ينعكس بشكل مباشر على العلاقات الخارجية كذلك إن عزل الكفاءات وتهميش الحكومة للإطارات حرم الجزائر من شخصيات كانت قادرة على إدارة الدبلوماسية بشكل أفضل[2].

وبالرغم من قلة تناول المؤرخ الزبيري للقضايا الدبلوماسية، مقارنة بالقضايا السياسية واكتفاء بالتلميحات فقط في هذا الموضوع، فقد أشار إلى أن العلاقات الخارجية القوية والدبلوماسية المؤثرة لا يمكن أن تبنى بمعزل عن نظام سياسي متماسك قائم على التمثيل الحقيقي لإرادة الشعب[3]، ورغم كل هذا النقد إلا أن الزبيري كان يؤكد دوما ان المبادئ العامة للدبلوماسية الجزائرية والقائمة على دعم حركات التحرر والاحترام وعدم التدخل في شؤون الآخرين وعدم قبول أي تدخل أجنبي والتزام الجزائر بالحياد في القضايا المختلفة هو في الحقيقة انتصار للثورة ومبادئها ولبيان أول نوفمبر والذي يقر نفس المبادئ.

ومن خلال التحليل السابق يتبين ان تقيم الزبيري للعلاقات الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال لا يمكن فصله عن رؤيته لبناء الدولة وممارسات السلطة في الشأن الداخلي، فالشرعية الثورية وحدها ليست كافية لصنع سياسة خارجية قوية والسمعة النضالية والإرث الجهادي لا يؤدي الى دبلوماسية ذات تأثير وفعالية، بل أن غياب الشرعية وقلة التمثيل

[1] – الزبيري، أسباب فشل نظام الحكم في إعادة بناء الدولة الجزائرية، دار بهاء الدين، الجزائر، 2021،ص 48.

[2] – الزبيري، الزعيم الكبير وصغار الزعماء، دار هومة، الجزائر، ص 133 .

[3] – الزبيري، **تاريخ** الجزائر المعاصر، ج2 ، دار الحكمة، الجزائر، 2014،ص 278.

الشعبي لمؤسسات الدولة ومنع الديمقراطية وغياب الحياة الدستورية لفترات طويلة أدى الى تراجع المكانة الدبلوماسية التي اكتسبتها الجزائر أثناء الثورة، ويقنن الزبيري تصورا سياسيا نابعا من دراية وخبرة أن نجاح الدبلوماسية الخارجية مرهون أولا بسلامة السياسة الداخلية.

تمثل فلسطين في قلب كل جزائري قضية كرامة وحب وتعتبر وطنا ثانيا لكل الجزائريين .أما الزبيري الرجل المجاهد السياسي المؤرخ فربما هي أكثر من ذلك ومن هذا المنطلق ولحبه لفلسطين ألف الزبيري كتابا وهو من مؤلفاته العديدة **في المقاومة العربية** التي يتناول فيها وبشكل خاص قضية خارجية عن الجزائر بعنوان من المسؤول على ضياع فلسطين وكيف يكون استرجاعها وهو مؤلف تناول فيه الزبيري جذور الصراع الفلسطيني الصهيوني وعرج على كل المؤامرات والخطط الأوروبية خصوصا والعالمية عموما لاحتلال فلسطين ثم يعرج على مقارنة بين الجزائر وفلسطين ويعتبرهما متشابهان في جذور الصراع ظروف الاحتلال وأخير سبل التحرر فيقول المؤرخ الزبيري "إن كيفية استرجاع فلسطين تتطلب بالدرجة الأولى من كل القياديين العرب والفلسطينيين أن يدرسوا تاريخ الجزائر فالكيانين الفلسطيني والجزائري اعتدي على كل منهما بقوة السلاح، واعتقد المعتدي أنه قضى نهائيا على أصالتهما "[1] ويواصل الزبيري في مقارنته بين الجزائر وفلسطين وهذا دليل على حبه لهذا البلد، وربما ليس صدفة أبد أن يكون ختام هذا الكتاب نص بيان أول نوفمبر كرسالة لمن أراد أن يفهم[2].

[1]-محمد العربي الزبيري :من المسؤول عن ضياع فلسطين وكيف يكون استرجاعها، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2024، ص 102

[2] _نفسه، ص 142

الخاتمة

إن الوقوف على التاريخ السياسي للجزائر خلال الفترة من 1962 إلى 1978 عموماً يندرج ضمن دراسة التاريخ السياسي للجزائر وقراءة المسارات التي انتهجت والسياسات التي اتبعت في إعادة بناء الدولة الجزائرية أو ما يصطلح عليه الجزائر في عهد الاستقلال هذه الدراسة التي كان لكل سياسي أو مؤرخ أو أكاديمي قراءته الخاصة وزاويته المحددة، ومحمد العربي الزبيري المجاهد والمؤرخ والسياسي والمناضل كانت له رؤية خاصة حاولنا فهمها وتوضيحها.

إجمالا تميزت الفترة المدروسة بحدث مفصلي هام يتمثل في ما اصطلح عليه – التصحيح الثوري، هذا الحدث لم يكن حدثاً معزولاً أبدا ولا عاديا في تاريخ الجزائر السياسي بل جاء نتيجة عوامل وأحداث دقيقة وخاصة وكما أفرز نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها كل الأثر داخليا وخارجيا، إن التصحيح الثوري واعتماد الأفكار الاشتراكية والمركزية في التسيير وإصدار القرار وسيطرت الجيش من خلال المجلس الوطني للثورة، وغياب التعددية السياسية وغيرها من الانعكاسات، جعلت المناضل والسياسي والمثقف محمد العربي الزبيري يحاول توثيق المرحلة اعتمادا على مفهومه وآرائه ومع بحثنا توصلنا إلى مجموعة من النقاط التي يمكن أن تكون استنتاجات او ملاحظات بعد إعدادنا لهذه الدراسة فمن خلال ذلك نستنبط ما يلي :

ـ بما أن الفترة الزمنية المدروسة هي الفترة الممتدة من 1962 الى 1978 كان لزاما علينا تقسيمها الى قسمين أو مرحلتين:

فالمرحلة الاولى ونقصد بها فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة من 1962الى 1965م والمرحلة الثانية هي فترة الرئيس الراحل هواري بومدين وذلك من 1965 الى 1978م

ـلا يمكن أن نحصر الزبيري محمد العربي في زاوية المؤرخ فقط مع انه كان كذلك وهو يفتخر بذلك لكن كان مؤرخاً وسياسيا وكاتبا وأديبا ومتكلما وصاحب قلم مميز، زد على ذلك كان مناضلا فذًا في جبهة التحرير محبا ومخلصا لهذا الحزب إلى أبعد الحدود وهذا ما أثر على كتاباته ظاهريا كما ونوعا. ويظهر وكأنه تحيزا كبيرا ،ومع ذلك شرح الحزب وسجل المآخذ عليه في العديد من المؤلفات بل وأشار في العديد من المؤلفات أهمية وضرورة التعددية الحزبية كسبيل للديمقراطية ومن هنا تظهر النظرة السليمة للزبيري.

ـ لقد قدم الزبيري من خلال عدة كتب ومؤلفات تصورا شاملاً للحالة السياسية للجزائر معتمداً على فكر ونظرة شاهدة على الإحداث بل فاعلة في جزء منها .

ـ إن كتابة الزبيري تمثل شهادة على فترة معقدة ومتشعبة وهذا ما يحملنا نحن مسؤولية نقل هذه الشهادات للأجيال القادمة خصوصا أنه يتوجب علينا كباحثين نقل الصورة الكاملة بكل تفاصيلها وجزئياتها عبر مختلف الكتابات التاريخية والسياسية ومن كل الزوايا الممكنة حتى وإن كانت غير صحيحة عند البعض أو غير مقبولة على الأقل عند آخرين.

ـ إن دراستنا هذه جعلتنا نقف أمام إشكالية عميقة واجهت الجزائر المستقلة.

وهي حقيقة التفرد بالسلطة التي عانت منها الجزائر سواء في نظام بن بله والذي حاول بكل الطرق الوصول إلى السلطة مقصيا رفاق الكفاح والثورة مستعينا بقادة الجيش من أجل الحكم والتفرد به، ربما عن حسن نية ورغبة منه في تجسيد سياسة أو تطبيق فكرة سياسية إيديولوجية كان يراها الأنسب أو الأصلح لتلك الفترة أو ربما كان يرى نفسه الأجدر والأحق بالرئاسة لمكانته الثورية التاريخية ربما لكن أعتقد أن فكرة التفرد والتسلط والوحدوية سلبياتها أكثر من إيجابياتها

ـ ونفس ما يقال عن سيرة بن بله يقال عن فترة بومدين من حيث التفرد بالسلطة وحصرها في يد الرئيس أو مجلس الثورة مع إضافة سلبيات أخرى مثل الطابع العسكري للحكم، وغياب التعددية السياسية وعدم وجود حيز أوسع من الديمقراطية وحرية التعبير. إذا أضفنا لكل هذا الطابع الاشتراكي للنظام نجد النتيجة عرقلة تطور الدولة سياسيا وإدارياً واقتصاديا.

ـ إن وجهة نظر المؤرخ محمد العربي الزبيري على الإحداث والشخصيات لا يمثل وجهة نظر فردية أو خاصة إنما هي لشريحة واسعة من الجزائريين آنذاك كانت تعتقد وتؤمن إيمانا راسخا بحزب جبهة التحرير، الإطار الأمثل لممارسة السياسة والقاطرة الأمامية لتحقيق تنمية، ومع كل ما تمثله جبهة التحرير الوطني للمؤرخ والسياسي محمد العربي الزبيري إلا انه وفي جل مؤلفاته يؤكد إيمانه الراسخ بالديمقراطية والتعددية

وفي هذا الإطار يجب التوضيح أن عملنا هذا ليس حكما على فترة أو مرحلة بالنجاح أو الفشل أو إصدار توصيفات لشخصيات أو مواقف بالخطأ أو التقصير، بل حاولنا سرد الإحداث وإبرازها بشكل عام ثم توضيح رأي الزبيري فيها بكل حيادية وموضوعية ممكنة

و حتى رأي المؤرخ الزبيري لا يتعدى رؤيته حسب منظوره وزاويته التي قد توافق رأي البعض ولا توافق رأي آخرين ومن هنا إن عملنا هذا لا يمكن أن يكون تأييدا لموقف أو جماعة أو نصرة لفئة على أخرى كما نستنبط أيضا أن مرحلة ما بعد الاستقلال أي فترة حكم الرئيس بن بله والرئيس بومدين فترة هامة جدا في تاريخ الجزائر الحديثة والتي قد تناولتها أقلام عديدة فشرحت الإحداث فيها بعدة روايات وربما بشكل مبالغ فيه، لكن أغلب هذه الكتابات تفتقر للموضوعية والحيادية ربما كونها مؤثرة أو مستفيدة من الوقائع فرحبت بها أو خرجت من دائرة النفع والتأثير فهي ناقمة .

لذا يجب الخوض حاليا في هذه الفترة بعين الباحث المحايد وهو ما يعطينا حتما رؤية جديدة للوقائع فالتوسع أكثر في دراسة كتابات محمد العربي الزبيري وغيره من المثقفين والمؤرخين والسياسيين بصفة حيادية يؤدي إلى استفادة هذا الباحث من أفكارهم وخبراتهم بالإضافة إلى تسجيل شهادتهم أثناء حياتهم واستخدام أراءهم كنماذج للدراسة والتحليل لاستخلاص العبر والخلاصات والتي من شأنها أن تشكل جزء من بناء مشروع فكري وحضاري راقي.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية

ولاية ..الوادى.....
دائرة ..قمار.....
بلدية ..قمار.....

شهـــادة الميـــلاد

(نسخة كاملة (1) / مستخرج (2))

رقم الشهادة
..00335..

1941/04/18

في يوم (3) ..الثامن عشر .أفريل .ألف وتسعمائة وواحد واربعون.....
على الساعة .العاشرة صباحا.....ولـد(ت) بـ سيدي عقبة.....
بلدية .سيدي عقبة.....ولايـة . بسكرة.....
المسمى (ة) (4) .زبيري . العربي.....
الجنس ..ذكـر.....
ابن (ة) . الصادق.....عمره ../../../../..مهنتـه ../../../../..
و . مسعودي . ضريفة.....عمرها ../../../../..مهنتها ../../../../..
الساكنين بسيدي عقبة.....بلدية ../../../../..ولايـة ../../../../..

حرر في .الثامن عشر .أفريل .1939.....على الساعة .الثانية مساءا.....
بإعلان أدلى به السيد (ة) .الاب.....
.....
وبعد التلاوة وقع معنا لخن.....ضابط الحالة المدنية بالبلدية
البيانات الهامشية:
..تزوج مع .وقنوني .فضيلة يوم 1976/11/29 بـ القصبة .رقم العقد 561.....

صالحة لمدة 10 سنوات
طبقا للقانون 08/14

حررت بـ قمار.....في 2025/04/09..
ضابط الحالة المدنية
الاسم اللقب الصفة التوقيع و الختم

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
النائب المفوض
السعـــيد دايخـــة

الكتابة السابقة للاسم و اللقب بالأحرف اللاتينية
.....ZOUBEIRI . Larbi

1 و 2 أشطب العبارة الزائدة
3- بالكامل الحروف
4- اسم و لقب الولد

المرجع ر م 7

الملحق رقم 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية
ولايـة الوادى
دائرة قمار
بلدية قمار

شهـــادة الوفـــاة

(نسخة كاملة (1)، مسـ/ج (ة))

رقم الشهادة 00883

بتاريخ الثلاثون سبتمبر ألفين واربعة وعشرون
بـ القبة
على الساعة الخامسة مساءا الدقيقة الثلاثون
توفي (ت) المسمى (ة) زبيري العربي الجنس
المولود (ة) بـ سيدي عقبة بلدية بسكرة ولايـة بسكرة
بتاريخ الثامن عشر أفريل 1941 المهنة / / /
الساكن (ة) بـ /
إبن (ة) الصادق الساكن بـ / / /
وابن (ة) مسعودي ضريفة الساكنة بـ / / /
حرر ببلدية القبة ولاية الجزائر
بتاريخ الثلاثون سبتمبر 2024 على الساعة التاسعة مساءا و خمسون د
اعتمادا على تصريح أدلى به السيد زبيري شوقي
وبعد التلاوة وقع معنا نحن / / /
ضابط الحالة المدنية
البيانات الهامشية

/ لا شـــيء /

M55AF4ZLB7K1LPB63I8D

حررت بـ قمار في 2025/04/09

ضابط الحالـــة المدنيـــة
الاسم و اللقب، الصفة، التوقيع و الختم

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
النائب المفوض
السعيد طيبخة

الكتابة السابقة للاسم و اللقب بالأحرف اللاتينية
ZOUBEIRI Larbi

1 و 2 الشطب العبارة الزائدة

المرجع ج ر 9

الملحق 02

الحكومة المؤقتة الثالثة خلال اتفاقيات إيفيان ومؤتمر طرابلس

1. رئيس الحكومة ووزير المالية والشؤون الاقتصادية ... بن يوسف بن خده

2. نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية .....كريم بلقاسم

3. نائب رئيس الحكومة (في السجن) ..... أحمد بن بله

4. نائب رئيس الحكومة (في السجن) ..... محمد بوضياف

5. وزير الداخلية ..... لخضر بن طوبال

6. وزير دولة .....محمدي السعيد

7. وزير دولة (في السجن) ..... حسين أيت احمد

8. وزير دولة (في السجن) ..... رابح بيطاط

9. وزير دولة (في السجن) ..... محمد خيضر

10. وزير الخارجية ..... سعد دحلب

11. وزير التسليح والاستخبارات ..... عبد الحفيظ بوصوف

12. وزير الإعلام ..... محمد يزيد

المرجع: صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني المرجع السابق ص 179

الملحق الثالث: الحضور في مؤتمر طرابلس

_ محمد الصديق بن يحي
_علي كافي
_عمر بوداود _
_محمد السعيد
_محمد بوضياف
_حسين أيت احمد
_سعد دحلب
_عبد الله بن طوبال
_كريم بلقاسم
_بن يوسف بن خده
_احمد بن بله
_محمد يزيد
_محمد خيضر
_رابح بيطاط
_عبد الحفيظ بوصوف
_عبد الحميد مهري
_مصطفي نوى
_الحاج لخضر
_سعيد ابو أوزران
_نور الدين بن سالم
_فرحات عباس
_عكاش عمر(سي موسى)
_احمد بن شريف
_عبد الكريم سويسي
_عثمان بوحجار
_سعيد بوعزيز

_علي منجلي
_ عمار بن عودة
_علي هارون
_ناصر بويعزم
_ قايد أحمد
_احمد بومنجل
_ مصطفي الاشرف
_أحمد بوجنان
_قاضي أحمد
_ عبد الوهاب مولاي
_ محمد الطاهر الزبيري
_ أحمد فرانسيس
_ الطيب الثعالبي
_ الشيخ خير الدين
_ رابح بلوصيف
_ صالح بوبنيدر
_ العربي برجام
_ عبد المجيد كحل الراس
_ الطاهر بودرباله
_ قاسي حماي
_ الصادق دهليس
_ هواري بومدين
_ الحاج بن علا
_ سي محمد روينة
_ سي الحسين
_ عمار اوعمران

المرجع: يوسف حميداني: المرجع السابق، ص 111

الملحق 04: المكتب السياسي الذي اعلن عنه في تلمسان وتولى السلطة بعد الاحداث الدموية في العاصمة خلال اوت وسبتمبر 1962

احمد بن بله .....التنسيق مع الحكومة المؤقته

محمد بوضياف .....التوجيه والعلاقات الخارجية

حسين أيت احمد .....رفض العضوية

محمد خيضر .....امين عام حزب جبهة التحرير الوطني

رابح بيطاط .....مسؤول جهاز الحزب

محمدي السعيد .....التربية والثقافة

الحاج بن علا .....الجيش والشؤون العسكرية

المرجع: صالح بلحاج: أزمات .... المرجع السابق ص 180

الملحق 05 حكومة بن بله الأولى (أول حكومة للجمهورية الجزائرية)

بن بله	رئيس الحكومة
بومدين	وزير الدفاع
مدغري	وزير الداخلية
خميستي	وزير الخارجية
فرانسيس	وزير المالية
بومنجل	وزير إعادة البناء والإشغال العامة والنقل
لعروسي	وزير الطاقة والتصنيع
بومعزة	وزير العمل والشؤون الاجتماعية
حساني	وزير البريد والمواصلات
نقاش	وزير الصحة
بن تومي	وزير العدل
حاج حمو	وزير الإعلام
بوتفليقة	وزير الشباب والرياضة والسياحة
خبزي	وزير التجارة
المدني	وزير الأوقاف والشؤون الدينية
اوزغان	وزير الفلاحة
رحماني	وزير التربية الوطنية
حمدي	وزير المجاهدين

المرجع. صالح بلحاج: أزمات ....المرجع السابق ص 181.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1. بن خده بن يوسف: شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان الجزائر 2004
2. الزبيري محمد الطاهر: نصف قرن من الكفاح (مذكرات قائد جزائري)، الشروق للإعلام والنشر، دار الصحافة، الجزائر، 2011
3. الزبيري محمد العربي: مفاتيح الكتابة وإعادة الكتابة، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2024-
4. الزبيري محمد العربي: جبهة لتحرير الوطن من العلف إلى التلف، ط 1، دار الحكمة، الجزائر 2017 _
5. الزبيري محمد العربي، أسباب فشل نظام الحكم في إعادة بناء الدولة الجزائرية، دار بهاء الدين، الجزائر، 2021،
6. الزبيري محمد العربي، الزعيم الكبير وصغار الزعماء، دار هومة، الجزائر،
7. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر (1912-1942) ج 2 دار هومه الطباعة سنة 2000
8. الزبيري محمد العربي، من المسؤول عن ضياع فلسطين وكيف يكون استرجاعها، دار كوكب العلوم، الجزائر،2024.
9. الزبيري محمد العربي: المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة " دار كوكبة العلوم الجزائر 2023
10. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (دراسة)، ج4، دار الحكمة، الجزائر، 2014،
11. الزبيري محمد العربي: حزب جبهة التحرير الوطني من الشرف إلى العلف تشريح الأزمة، ط1، دار الأمة للطباعة، الجزائر، سنة 2013
12. شهادة ميلاد (نسخة كاملة) 00335، مستخرجة من بلذية قمار (ولاية الوادي) الجزائر، 09 افريل 2025 على الساعة 11:30 د صباحا
13. شهادة وفاة00883، مستخرجة من بلدية قمار (ولاية الوادي) الجزائر، 09 افريل 2025 على الساعة 11:30 د صباحا

14. عميمور محي الدين، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخري، ط1، دار اقرأ، بيروت لبنان، 1995
15. فرحات عباس، تشريح حرب، ترحمه أحمد منور دار الألمعية للنشر والتوزيع – الجزائر سنة 2015
16. نزار خالد: مذكرات اللواء خالد نزار، تقديم علي هارون، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999
17. النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP الجزائر

المقابلات الشخصية

1) مقابلة مع زوج بنت أخته السيد السايح رشيد في يوم 05 افريل 2025، سيدي عقبة، بسكرة الساعة 10:35
2) مقابلة مع الدكتور لزهر بديدة أستاذ في جامعة الوادي، 09أفريل 2025، جامعة الوادي، الساعة الثانية والنصف زوالا

المراجع:

1. أبو زكرياء يحي، الجزائر من احمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقه، ناشرى،الجزائر،سنة 2003
2. بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر، ج،3، دار المعرفة، باب الوادي الجزائر 2006.
3. بلحاج، صالح أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956_1965) ط 1 دار قرطبة، الجزائر، 2006
4. بن قفه خالد عمر، الرئيس محمد بوضياف على موعد مع الموت، دار الهدى الجزائر 1998.
5. بوشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، ط1، الجزائر، دار الهدى، 1993
6. بوضرساية بوعزة: رواد المدرسة التاريخية الجزائرية، دار الحكمة، 2007.

7. بوعزيز يحي، تاريخ الجزائر المعاصر 1962 – 1988، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989،
8. حربي محمد، جبهة التحرير الوطني عقيدة ونظام، ترجمة عبد القادر فارس، دار قرطبة للنشر، الجزائر، 1990.
9. زهرة الجزائر، رؤساء الجزائر (هواري بومدين رئيس الجمهورية 1965–1978)، ط1، صونيام للنشر، الجزائر، 2013.
10. ستورا بن جامين: الجزائر بعد الاستقلال (1962 – 1988)، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق 2012
11. شيروف محمد الصالح، هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم، دار الهدى، الجزائر 2005
12. العمامرة سعد بن البشير: هواري بومدين الرئيس القائد 1932–1978، ط1، قصر الكتاب، البليدة .1997
13. العمامرة سعد بن البشير: الرئيس الجزائري هواري بومدين والقضية الفلسطينية (67–78) سامي للطباعة، الوادي، الجزائر،2016،
14. لونسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر
15. لونيسي إبراهيم، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين الي الرئيس الشاذلي بن جديد، دار هومه، الجزائر، 2012
16. لونيسي رابح: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011
17. منصور أحمد: الرئيس بن بلة يكشف أسرار الثورة، شاهد على العصر الدار العربية للعلوم 2007

❖ المذكرات والرسائل الجامعية

1. بخوش الجودي: دور يوسف بن خدة في الثورة التحريرية، مذكرة لنيل الماجيستر جامعة الجزائر قسم التاريخ (2006–2007)

2. بيده عمر ويحياوي الطيب: الصراع السياسي بين القادة الثوريين بعد الاستقلال احمد بن بله وهواري بومدين أنموذجا، مذكرة ماستر تاريخ معاصر، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أدرار، 2019-2020.
3. حميداني يوسف: أزمة صيف 1962 والصراع على السلطة وتداعياته على الجزائر المستقلة (ماي1962، جوان 1965 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر التاريخ المعاصر جامعة قالمة قسم التاريخ (2022/2021)
4. ساكر عائدة: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في فترة الرئيس هواري بومدين (1965-1978) مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ معاصر، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (2017/2016).
5. سعدي منهل: الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين (1965-1978) ماستر تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2013-2014
6. قياش أحمد وسلمي علي والاعجال سعد: الرئيس هواري بومدين خلال كتابات معي الدين عميمور. مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ - جامعة زيان عاشور، الجلفة، سنة الجامعية 2020-2021
7. لرقط جميلة وكامل حياة: مذكرة ماستر في التاريخ، المجاهد المؤرخ محمد العربي الزبيري، تخصص تاريخ حديث، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر
8. لمشيط أحمد وباقلاب لآلة فاطمة: مؤتمر طرابلس 1962 وقائعه وانعكاساته على مسار الثورة الجزائرية مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في التاريخ تخصص المغرب العربي المعاصر جامعة أحمد دراية أدرار، (2020 - 2022)
9. مباركي انس: مذكرة ماستر، محمد العربي الزبيري وإسهاماته في كتابة تاريخ الجزائر كلية العلوم الاجتماعية والإنسانة، جامعة م محمد خيضر بسكرة،

❖ **المجلات**:

1. أوساليم عبد الوهاب: مؤتمر المجلس الوطني للثورة طرابلس، ماي جوان 1962 م الأسباب المجريات والقرارات، مجلة الجامعة، جامعة تيارت

2. بلعالية ميلود: خلافات قادة الثورة في اجتماع طرابلس، مجلة دراسة وأبحاث، المجلة العربية للعلوم، عدد رقم 10 جامعة الشلف، ديسمبر 2018 .
3. بلفردي جمال: الجزائر عشيه الاستغلال وأزمة صيف 1962 الأطراف المواقف والإفرازات مجلة الأحياء العدد 25 المركز الجامعي سي الحواس بريكة جوان2020
4. بن سعد اليامن: محاضرة بعنوان تاريخ الجزائر السياسى، قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة، 2022 /2023.
5. بوضربة عمر: لمحات من النشاط الدبلوماسي لبن يوسف بن خده، مجلة البحوث التاريخية، العدد 07، جامعة المسيلة، جوان 2023
6. بوضياف خديجة: أحمد بن بله ودوره في بناء معالم الدولة الجزائرية (1962، 1965)، مجلة البحوث التاريخية، العدد 02 مجلد 06 جامعة المسيلة ،ديسمبر 2022.
7. سالمي مختار: قراءة في مذكرات المناضل والقائد العسكري علي كافي 1962،1946م، مجلة رؤى للأبحاث والدراسات، مجلد 05 العدد 01 الجزائر، جانفي 2024.
8. جلاوي سعيد: نضرة محمد العربي الزبيري لواقع المدرسة التاريخية في الجزائر من خلال المصادر المطبوعة والالكترونية مجلة المعيار: العدد 1 جوان 2022، المجلد 13، جامعة تسيمسيلت، الجزائر صغيري منير: تطور جيش الحدود من النشأة الى غاية هيئة الأركان، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 07، العدد 01 جامعة تلمسان ،25 أفريل 2023
9. عالب الأخضر: المجاهد والمؤرخ الراحل محمد العربي الزبيري سيرة ومسيرة مجلة البريئة، العدد 30، الجزائر 10 أكتوبر 2024.
10. قلواز فاطمة الزهراء: النشاط الدبلوماسي في فترة حكم هواري بومدين (1965–1978)، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 1، الجزائر، جويلية 2016.

❖ المواقع الالكترونية

1. تقرير النهار أون لاين: بشير بومعزة يفارق الحياة، 06 نوفمبر 2009 ، 19:12.
2. دومير محمد: يوتوب تاريخ الجزائر المجيد، حرب الرمال 1963، ج1.، 2023.
3. السنكي مصطفي: الميثاق السياسي بين الاختيار والاضطرار، موقع هسبراس الإخباري، 21 افريل 2015، 12:50
4. منصور أحمد: لماذا انقلب هواري بومدين على بن بله، شاهد على العصر، الجزيرة الوثائقية، قطر، 2002/12/15
5. موقع الجزيرة الإخبارية: بوتفليقة رئس جرائري قدم النضال على استكمال التعليم)، 20 سبتمبر 2021

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير.....3

إهداء 4

إهداء .....أ

الملخص.....ب

Summary .....ب

مقدمة.....ج

الفصل الأول:محمد العربي الزبيري والكتابة التاريخية

المبحث الأول: حياة الباحث محمد العربي الزبيري.....*6*

المطلب الأول: نسبه 6

المطلب الثاني: مولده ونشأته 6

المطلب الثالث: تكوينه 7

المطلب الرابع : وفاته 8

المبحث الثاني: أهم أعماله وكتاباته.....*9*

المبحث الثالث منهجية الكتابة التاريخية عند الدكتور محمد العربي الزبيري. 12

الفصل الثاني: قراءة الزبيري لفترة ما بعد الاستقلال (1962-1965)

المبحث الأول: أزمة صائفة 1962 16

المطلب الأول:أهمية مؤتمر طرابلس وإطاره الزماني :..... 16

المطلب الثاني:مجريات المؤتمر..... 18

المطلب الثالث:أراء الزبيري حول الموتمر 21

المبحث الثاني: أهم الأحداث السياسية (1962 - 1965) 24

المطلب الاول:مؤتمر زمورة جوان 1962 وأزمة المكتب السياسي:..... 24

المطلب الثاني: ميثاق الجزائر 1964. 26
المطلب الثالث: رأي محمد العربي الزبيري. 27
المبحث الثالث: انقلاب 19 جوان 1965 ورؤية محمدالعربي الزبيري..... 31

الفصل الثالث :مرحلة حكم هواري بومدين (1965-1978)في كتابات الزبيري

المبحث الأول : الحياة السياسية للجزائر في عهد هواري بومدين (الجزائر داخليا)..... 38
المطلب الأول : انعكاسات انقلاب 19 جوان 1965 38
المطلب الثاني : أهم الإحداث السياسية خلال الفترة 40
المطلب الثالث : رأي المؤرخ محمد العرب الزبيري في الأوضاع السياسية خلال فترة هواري بومدين..... 43
المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية إبان عهد بومدين.1965-1978..... 47
المبحث الثالث :السياسة الخارجية في فترة بومدين..... 55
المطلب الأول :الجزائر والتكتلات الدولية 55
المطلب الثاني : علاقات الجزائر الإقليمية خلال فترة هواري بومدين..... 57
المطلب الثالث : رأي الزبيري في العلاقات الخارجية للجزائر في فترة بومدين..... 61

الخاتمة 64

الملاحق 68

قائمة المصادر والمراجع 74

فهرس الموضوعات 81